المجلة العربية للعلوم الإنسانية

نظريات التسويغ المعرفي

صلاح إسماعيل*

* حصل على الدكتوراه في الفلسفة المعاصرة من جامعة القاهرة عام 1994.
يعمل مدرساً بقسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة القاهرة.

الملخص

إن المعرفة ليست اعتقاداً صادقاً فحسب، لأن بعض الاعتقادات الصادقة يتم تأييدها عن طريق التخمين، ولذلك لا توصف بأنها معرفة. فالمعرفة تتطلب امتلاك الأسباب الجيدة التي ترفع الاعتقاد الصادق إلى مرتبة المعرفة، وهذا هو شرط التسويغ. ومع ذلك فقد جادل «جيتر» في هذا التصور للمعرفة وطالب بتعديله. وقال بعض الفلاسفة لا بد من أن نضيف شرطاً مؤداه أن التسويغ الكامل الذي يملكه الإنسان لما يعتقده يجب ألا يعتمد على أية جملة كاذبة.

وفي هذا البحث سوف أفحص نظريتين في التسويغ بشيء من التفصيل، وأشير بإيجاز إلى نظريتين. والتصور البسيط للتسويغ المعرفي هو أن الشخص يكون مسوغاً في الاعتقاد بأن (ق) إذا كان اعتقاده بأن (ق) قائم على أسس كافية.

والنظرية الأولى هي نظرية الأسس أو النزعة الأسسية، وتبعا لهذه النظرية فإن المعرفة والتسويغ يقومان على نوع ما من الأساس. ويتألف هذا الأساس من اعتقادات أساسية تكون مسوغة في ذاتها، ويرتكز عليها تسويغ جميع الاعتقادات الأخرى.

والنظرية الثانية هي نظرية الاتساق أو نزعة الاتساق. وتقوم هذه النظرية على الدعوى القائلة إن الاعتقاد يكون مسوغا إذا كان ينتمي إلى مجموعة متسقة من الاعتقادات. وينكر أصحاب نظرية الاتساق الحاجة إلى اعتقادات أساسية لأن جميع الاعتقادات يجوز تسويغها عن طريق علاقتها باعتقادات أخرى بواسطة التأييد المتبادل.

أما النظرية الثالثة فهي النظرية الخارجية. ويقول صاحب النظرية الخارجية إننا لا نحتاج إلى اعتقادات أساسية ولا إلى اتساق لكي نحصل على المعرفة، وإنما نحتاج بالأحرى إلى النوع الصحيح من العلاقة الخارجية بين الاعتقادات والواقع للحصول على المعرفة. وتبعاً لجولدمان فإن العلاقة الملائمة هي علاقة سببية. أما أرمسترونج ودرتسكي فقد حاولا البرهنة على أن العلاقة تنشأ من قانون ما في الطبيعة.

والنظرية الرابعة هي نزعة بين الأسس والاتساق. وتقدم سوزان هاك هذه النظرية بديلاً للنزعة الأسسية ونزعة الاتساق. وتتفق نظريتها مع نزعة الاتساق على أنه لا توجد اعتقادات أساسية، وتتفق مع النزعة الأسسية على أن التجربة يمكن أن تكون ملائمة للتسويغ التجريبي.

أولاً - تمهيد

يخطئ من يظن أن المعرفة اعتقاد صادق فحسب، ذلك لأن المرء يستطيع أن يؤيد الاعتقادات الصادقة ويدعمها عن طريق الظن أو الإحساس الباطني أو التخمين أو الاقتناع التعسفي. ومن هنا اشترط الفلاسفة أن يكون استيفاء شرط الاعتقاد في المعرفة مرتبطا ارتباطا ملائما باستيفاء شرط الصدق، وهذا معناه أن الذات العارفة لا بد من أن تملك دليلاً كافياً على صدق القضية المعروفة. ولا عجب بعد ذلك أن يأتي التعريف المعياري للمعرفة ليقول لنا إن المعرفة اعتقاد صادق مسوغ. ويمكن أن نعبر عن شرط التسويغ بالصيغة الآتية:

إذا كان الشخص (س) يعرف قضية معينة، ولتكن (ق)، فإن (س) يكون مسوغاً تسويغاً كاملاً في الاعتقاد بأن (ق).

وبعد أن قدم «جيتر» E. Gettier مثالين مضادين للتعريف السابق للمعرفة في مقالته المشهورة «هل المعرفة اعتقاد صادق مسوغ؟»، اضطر بعض الفلاسفة إلى إضافة شرط رابع مؤداه أن التسويغ لا يبطله الخطأ، وأصبح التعريف يقول: إن المعرفة هي اعتقاد صادق مسوغ تسويغاً لا يبطله خطأ.

ولو كان التسويغ مفهوما واضح المعالم والبنية والدلالة، لكفى الفلاسفة شر النزاع، ولكنه مفهوم محير يذكرنا ببعض الكائنات البحرية التي يمسك الإنسان بطرف منها، ويظن أنه قد سيطر عليها تمام السيطرة، ولكن سرعان ما يتبين له العكس، وسر ذلك أنها كثيرة الأطراف. ويا حسرة على الفلاسفة الذين أرهقتهم المفاهيم الفلسفية المراوغة، فأنفقوا أعمارهم في كشف طبيعتها غير أنهم لم يعودوا من بحوثهم بشيء يقنعهم أو يقنع غيرهم. وإن شئت فقل إنهم عشقوا المفاهيم، ولكنها لم تكشف لهم من حسنها إلا الشيء اليسير.

وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يحسن بنا أن نقدم في البداية تصويراً مقارباً وبسيطاً للتسويغ المعرفي يساعدنا على التقدم نحو فهمه. ويمكن القول بأن الشخص (س) يكون مسوغاً في الاعتقاد بأن (ق) إذا كان اعتقاد (س) بأن (ق) قائم على أسس كافية. ولعل الشيء الأساسي الذي يواجهنا به هذا التصوير هو

أن أية نظرية في التسويغ المعرفي يتعين عليها أن توضح لنا الشيء أو الأشياء التي لا بد من وجودها لكي يقوم الاعتقاد على أسس كافية. ولو أنك نظرت في التعبير «قائم على أسس كافية» لظهر لك في سهولة ويسر أنه يشير إلى ثلاثة مفاهيم معرفية متباينة وهي «الأساس أو الأسس» و«الكفاية» و«العلاقة المؤسسة» التي يجسدها التعبير «قائم على». وهذا يعني أننا لو حللنا بنية أية نظرية في المعرفة، لتبين لنا أنها تحتوي على ثلاثة عناصر تقريبا: العنصر الأول هو الأشياء التي تشكل «أسس» تسويغ الاعتقادات والتي تتباين بتباين نزعات الفلاسفة ومواقفهم؛ فقد تكون وقائع خارجية، وقد تكون حالات نفسية اعتقادية مثل الاعتقاد والقبول، أو تكون حالات نفسية غير اعتقادية من قبيل الرغبات والإحساسات والانفعالات؛ وقد تكون عمليات منطقية سيكولوجية مثل الاستدلال والتفكير، وقد تتمثل في مصادر أخرى مثل الوحي أو الحدس وغيرهما.

أما العنصر الثاني فهو معيار (أو معايير) الكفاية التي يجب أن يستوفيها الأساس (أو الأسس) بغية تسويغ الاعتقاد الذي يعنينا. ويأتي العنصر الثالث والأخير ليبحث في العلاقة المؤسسة التي لا بد من أن تقوم بين الاعتقاد الذي يعنينا والأسس الكافية لعملية التسويغ.

وتختلف نظريات التسويغ المعرفي بقدر ما تختلف آراء الفلاسفة في معالجة هذه العناصر الثلاثة. ولا يوجد تصنيف واحد يتفق عليه الفلاسفة والباحثون في المعرفة لنظريات التسويغ المعرفي. وسبب ذلك أن الفلاسفة تختلف نزعاتهم؛ فمنهم المثالي والتجريبي، ومنهم الميتافيزيقي والرافض للميتافيزيقا، بل إننا نجد داخل الاتجاه الواحد صاحب النزعة المتشددة وصاحب النزعة المعتدلة، ومنهم من يقول بنظرية معينة في فترة ثم لا يجد حرجا في تأييد نظرية أخرى عندما تتجلى له نقائص الأولى.

ومهما تكن صعوبة تصنيف هذه النظريات، فإننا نستطيع أن نعالج ما يجوز أن نسميه بالنظريات الكبرى التي حظيت بتأييد عدد كبير من الفلاسفة من ناحية، ورفضها عدد كبير من ناحية أخرى. وأبرز هذه النظريات الكبرى ثلاث هي:

1 - نظرية الأسس Foundations theory ويقال أحيانا النزعة الأسسية Foundationlism.

2 - نظرية الاتساق Coherence theory أو نزعة الاتساق Coherentism.

3 - النظرية الخارجية Externalist theory أو النزعة الخارجية Externalism.

وسوف نشير إشارة سريعة إلى نظرية رابعة هي نزعة وسط بين الأساس والاتساق foundherentism، وتشكل هذه النظريات قلب نظرية المعرفة. ونعرض أولاً بشيء من التفصيل للنظريتين الأولى والثانية؛ لما لهما من أثر كبير في الفكر الإبستمولوجي المعاصر، ثم نعرض عرضا موجزا إلى حد ما للنظريتين الثالثة والرابعة. وسوف نعالج في كل نظرية أفكارها الأساسية وأنصارها والدوافع التي كانت وراء ظهورها، ونعرض لمزاياها ونقائصها.

ثانياً - نظريات التسويغ المعرفي

1 - نظرية الأسس

1-1 التصور الأساسي للنظرية

كانت نظرية الأسس بصورها المختلفة هي النظرية السائدة والمسيطرة على الفكر الإبستمولوجي المعاصر حتى عهد قريب جدا. وتتميز هذه النظرية من غيرها من نظريات التسويغ المعرفي بوجهة النظر القائلة إن المعرفة والتسويغ يقومان على «أسس» من نوع ما، وهذه الأسس تشكل المقدمات الأولى للتسويغ.

والحق أن هناك قضايا كثيرة محددة تظهرفي محاولة تقديم تقرير عن معايير التسويغ المعرفي. ولكن القضية الأساسية إلى حد بعيد هي المشكلة العامة المتعلقة بالبنية التسويغية ككل لنسق المعرفة التجريبية. ويمكن صياغة هذه المشكلة صياغة بسيطة على النحو الآتي: من الواضح أن التسويغ المعرفي يمكن «نقله» من اعتقاد أو مجموعة اعتقادات إلى اعتقاد آخر أو مجموعة اعتقادات أخرى عن طريق العلاقات الاستدلالية. ولكن من أين يأتي هذا التسويغ في الأصل؟ ما مصدره؟

هل ينشأ عن فئة فرعية من الاعتقادات ذات وضع ممتاز أم ينشأ عن مبادئ أولية A priori، أم ينشأ عن عنصر خارجي لنسق المعرفة (مثل التجربة الصِّرف)، هل ينشأ عن نسق المعرفة ككل، أم تراه ينشأ من مصدر آخر؟ إن وجهة النظر المعيارية، من الناحية التاريخية، في قضايا من هذا النوع هي النزعة الأسسية[1]، التي تقول بوجود نوع ما من الاعتقادات يشكل المصدر أو «الأساس» الذي يبنى عليه التسويغ والمعرفة التجريبية برمتها. فماذا عسى أن تكون هذه الاعتقادات؟

والجواب هو ما اصطلح الفلاسفة على تسميته «بالاعتقادات الأساسية» basic beliefs، وهي عبارة عن فئة محددة من الاعتقادات ذات الوضع المعرفي الممتاز. ويبدأ صاحب نظرية الأسس في بناء نظريته من الفكرة التي مؤداها أن المعرفة تأتي إلينا عن طريق الحواس التي تربطنا بالعالم الخارجي. وتتألف اعتقاداتنا البسيطة التي نكونها عن العالم نتيجة استجاباتنا للمثيرات الحسية. وبعد ذلك ينتقل صاحب نظرية الأسس من فكرة الاعتقاد إلى فكرة التسويغ عن طريق القول بأن الاعتقادات البسيطة الناتجة عن الإدراك الحسي تشكل الأساس المعرفي لعملية التسويغ، لأن الاعتقادات الأخرى يتم تسويغها في نهاية الأمر عن طريق الاستعانة بالاعتقادات الأساسية. والاعتقادات الأساسية ليست في حاجة إلى تسويغ لأنها مسوغة ذاتيا self-justified.

ولعلك تلحظ أن الدافع وراء ظهور نظرية الأسس هو الملاحظة السيكولوجية القائلة بأننا ندرك الأشياء عن طريق حواسنا المختلفة وتمثل الحواس المصدر الأساسي للمعرفة. وتزودنا حواسنا بالاعتقادات الأساسية. ولكن كيف نتوصل إلى بقية اعتقاداتنا وما أكثرها؟ الجواب عند صاحب النزعة الأسسية أن ذلك يتحقق عن طريق الاستدلال بمعناه الواسع. ويستطيع الاستدلال أن يسوغنا فقط في التمسك باعتقادات معينة إذا كنا مسوغين من قبل في التمسك بالاعتقادات التي نبدأ منها عملية الاستدلال. وهكذا نرى أننا إذا تعقبنا نسق اعتقاداتنا من أجل الوصول إلى المصدر النهائي الذي يصدر عنه التسويغ المعرفي، وجدنا أنه الإدراك الحسي الذي يشكل اعتقاداتنا الأساسية. ولا يمكن لك أن تقول تبعاً

لذلك إن الاستدلال يمثل المصدر النهائي للتسويغ. ولو تخيلنا أن نسق اعتقاداتنا يشبه الشجرة التي تتألف من جذور وجذوع وفروع وغيرها، لظهر لنا أن منزلة اعتقاداتنا الأساسية من نسق اعتقاداتنا تشبه منزلة الجذور من الشجرة.

ويجوز التعبير عن الصورة التقليدية من نظرية الأسس باعتبارها ربطا لدعويين هما:

أ - دعوى التسويغ الذاتي thesis of self-justification:

تتمتع بعض العبارات بدرجة ما على الأقل من التسويغ المعرفي الابتدائي الذي يكون مستقلاً عن التسويغ الذي يجوز أن تستمده من عبارات أخرى.

ب - دعوى الاعتماد thesis of dependency:

يجب أن تستمد كل العبارات التجريبية في نهاية المطاف جانبا على الأقل من تسويغها المعرفي من العبارات التي تكون مسوغة ذاتيا، أعني من العبارات التي تستوفي الدعوى (أ)[2] وكثيراً ما يضع الفلاسفة والباحثون نظرية الأسس مقابل نظرية الاتساق. ويرتكز الخلاف بين النظريتين على تقريرات مختلفة تتعلق بالكيفية التي ترتبط بها القضايا التجريبية المسوغة معرفيا بعضها مع بعض بالنسبة لشخص معين. ويزعم صاحب نظرية الأسس أن كل هذه القضايا إما أنها أساسية بمعنى أنها لا تتطلب تسويغا خارجيا أو مستقلا، وإما أنها من ناحية أخرى تكون مسوغة عن طريق هذه القضايا الأساسية، والعلاقات التسويغية هنا هي علاقات ذات اتجاه واحد. فالقضايا الأساسية تسوغ القضايا غير الأساسية وليس العكس. ويرى القائل بنظرية الأسس أن القضايا الأساسية تتمتع بوضع معرفي خاص ومستقل، ذلك أنها تمنح التسويغ لغيرها من غير حاجة إلى تسويغ ذاتها[3].

وعلى العكس من ذلك ينكر صاحب نظرية الاتساق وجود القضايا الأساسية؛ فجميع القضايا في رأيه، حتى القضايا التي تدور حول الخبرة الحسية الذاتية، تتطلب تأييدا تسويغيا من قضايا أخرى داخل النسق المعرفي للمرء.

وتحصل أية قضية مسوغة على تسويغها لأنها تكون مؤيدة وتساعد بدورها في التأييد عن طريق القضايا الأخرى المسوغة داخل هذا النسق. فالعلاقات التسويغية علاقات متبادلة ومتعددة الاتجاهات. وفي عملية تنقيح اعتقاداتنا وتصحيحها، لا نستطيع أن نقف خارج نسق اعتقاداتنا وننقدها من وجهة نظر مستقلة. فتنقيح الاعتقاد يمكن أن يأتي فقط من داخل هذا النسق. ولا يمكن أن نضع أحكاما أولية حول الاعتقادات التي سوف تعجز عن الاتساق مع النسق بأسره. وعلى هذا النحو لا يوجد اعتقاد أو نوع من الاعتقاد معفى من التنقيح من حيث المبدأ[4].

ويقسم صاحب نظرية الأسس اعتقاداتنا إلى مجموعتين: الاعتقادات التي تحتاج إلى تأييد من اعتقادات أخرى، والاعتقادات التي يمكن أن تؤيد الاعتقادات الأخرى ولا تكون هي ذاتها في حاجة إلى تأييد. وتشكل الاعتقادات الأخيرة أسسنا المعرفية، أما الاعتقادات الأولى فتقيم بنية فوقية على هذه الأسس. والتمييز بين الأسس والبنية الفوقية، أو بين الاعتقادات الأساسية والاعتقادات غير الأساسية هو تمييز بنيوي، ولكن النزعة الأسسية الكلاسيكية تعطي التمييز مضموناً عن طريق إضافة القول بأن اعتقاداتنا الأساسية هي الاعتقادات التي تهتم بطبيعة حالاتنا الحسية الخاصة، أي خبراتنا المباشرة[5].

وأنت ترى إذن أن وجود الاعتقادات الأساسية هو الذي يميز نظرية الأسس من نظرية الاتساق. غير أننا إذا أردنا أن نبني نظرية أسسية دقيقة فلا بد من طرح سؤالين مهمين ونحاول الجواب عليهما؛ السؤال الأول: ماذا عسى أن تكون الاعتقادات الأساسية معرفيا؟ والإجابة على هذا السؤال تتضمن تقريراً يحدد أي الاعتقادات التي تكون أساسية معرفيا، وعن المعنى الذي تكون به «مسوغة ذاتيا». والسؤال الثاني: ما العلاقة المعرفية التي تربط القضايا الأساسية بالقضايا غير الأساسية؟. والإجابة على هذا السؤال تتطلب تقريرا عما يسمى «بالصعود المعرفي» epistemic ascent، أي الطريقة التي يتم بها تسويغ الاعتقادات غير الأساسية عن طريق الاستعانة بالاعتقادات الأساسية. ولا توجد إجابة واحدة على

كل سؤال من السؤالين يتفق عليها أصحاب نظرية الأسس، وإنما هناك إجابات مختلفة، وباختلاف هذه الإجابات تختلف صور نظرية الأسس التي سوف نناقشها بعد قليل.

إن الاعتقادات التي تنشأ مباشرة عن إدراكاتنا الحسية هي الاعتقادات التي تدور حول موضوعات فيزيائية في العالم المحيط بنا، ومن أمثلة ذلك «إني أرى كتابا جديدا» و«إني أرى وردة حمراء» و«إني أسمع نقيق ضفدعة» و«إني أشم رائحة السمك آتية من المطبخ»، وغير ذلك من الأمثلة التي لا حصر لها. والشيء الذي لا يختلف عليه اثنان أن هذه الاعتقادات يمكن أن تكون خاطئة. فما أسهل أن تخدعنا الظروف المحيطة غير العادية بعملية الإدراك الحسي. وما دامت هذه الاعتقادات الخاصة بالإدراك الحسي عرضة للخطأ، فإننا لا نستطيع أن نثق فيها؛ ومن ثم تأتي حاجتها إلى التسويغ مثل حاجة الاعتقادات الأخرى.

وهنا يتراجع صاحب نظرية الأسس قليلًا ويقول لنا إنه لا يقر تماماً بأن الاعتقادات الأساسية هي اعتقادات الإدراك الحسي العادية، وبدلا من ذلك فإنه يسلم بنوع ضعيف من الاعتقادات، هو ما يجوز أن نسميه بالاعتقادات الحذرة التي يجسدها التعبير «يبدو لي»، والتي توضحها تعبيرات من قبيل «يبدو أنني أرى وردة حمراء». وتبعاً لهذا الرأي إذا كانَ من الممكن أن أكون مخطئاً في قولي «إني أسمع دعاء الكروان»، فإنه لا يمكن أن أكون مخطئا هكذا في قولي «يبدو لي أنني أسمع دعاء الكروان».

ولكن كيف لا تحتاج الاعتقادات الأساسية على النحو الذي أوضحناه إلى تأييد من الاعتقادات الأخرى في نسق اعتقاداتنا، على حين تتطلب الاعتقادات الأخرى هذا التأييد؟ الجواب هو أن اعتقاداتنا الأساسية هي اعتقادات معصومة infallible لا يرقى إليها الشك.

وبسبب هذه الصفة تستطيع الاعتقادات الأساسية أن تقوم بالدور الذي يسنده إليها الفيلسوف بوصفها المصدر النهائي للتسويغ. وبمقتضى هذا الدور المعرفي، فإن الاعتقادات الأساسية أو المحركات غير المتحركة أو ربما المحركة

لذاتها في العالم المعرفي، على حد تعبير الفيلسوف الأمريكي المعاصر «رودرك تشزم» Roderick Chisholm[6] (1916 -) تشكل الأساس الذي يقوم عليه التسويغ والمعرفة التجريبية برمتها.

2-1 حجة التراجع المعرفي

قلنا إن الدافع البسيط وراء تبني نظرية الأسس هو الملاحظة السيكولوجية القائلة بأن المعرفة تأتي إلينا عن طريق الحواس، وتتشكل اعتقاداتنا البسيطة عن العالم نتيجة استجابتنا المباشرة للمثيرات الحسية أو المدخل الحسي، ثم نستدل من هذه الاعتقادات على اعتقادات أخرى، وهكذا حتى يتألف نسق اعتقاداتنا وبناء معرفتنا. ولكن المشكلة الحقيقية التي تقدم الدافع الأساسي لنظرية الأسس هي مشكلة التراجع المعرفي epistemic regress. فماذا عسى أن تكون هذه المشكلة؟

إن صياغة مشكلة التراجع المعرفي تتم من جانب أنصار نظرية الأسس وغيرهم على أنها حجة التراجع المعرفي. وتدعى هذه الحجة أن المعرفة التجريبية لا بد من أن تقوم على «أساس» إذا شئنا أن نتفادى النزعة الشكية. وهناك تقارير فلسفية كثيرة عن هذه الحجة من أبرزها تقرير «وليم ألستون» William Alston (1921 -) في كتابه «التسويغ المعرفي» 1989، غير أننا سنعتمد هنا على صياغة دقيقة إلى حد بعيد قدمها «أنتوني كواينتون» Anthony Quinton في كتابه «طبيعة الأشياء» 1973. وتأتي الحجة على النحو الآتي: «إذا أريد لأية اعتقادات أن تكون مسوغة على الإطلاق، فلا بد من أن توجد بعض الاعتقادات النهائية التي لا تدين بمصداقيتها لاعتقادات أخرى. ولكي يكون الاعتقاد مسوغاً لا يكفي له أن يكون مقبولا، ودع عنك أن يكون مضمراً فحسب، وإنما لا بد من أن يوجد أيضاً سبب جيد لقبوله. زد على ذلك أنه لكي يكون الاعتقاد الاستدلالي مسوغا يجب أن تكون الاعتقادات التي تؤيده هي نفسها مسوغة. ومن ثم يجب أن يوجد نوع من اعتقاد على الإطلاق، لأن تسويغ أي اعتقاد سوف يتطلب التسويغ السابق لسلسلة لا متناهية من الاعتقادات. إن الاعتقادات النهائية المطلوبة لوضع حد لتراجع التسويغ ليست في حاجة إلى أن تكون واضحة بذاتها على نحو صارم،

بمعنى أن تسوغ ذاتها بطريقة أو بأخرى. وكل ما هو مطلوب هو أن لا تدين بتسويغها لأية اعتقادات أخرى»[7].

ونستطيع أن نوضح هذه الحجة بالطريقة الآتية: هب أن شخصاً معيناً يملك اعتقادا هو (س) يأتي تسويغه عن طريق اعتقاد تجريبي آخر، وليكن (ص). وفي هذه الحالة نستطيع القول بأن (س) قابل للاستدلال بطريقة معقولة من (ص). وقبول هذا الشخص للاعتقاد (س) يعد سبباً جيداً لقبوله للاعتقاد (ص). ويسمى هذا النوع من التسويغ باسم التسويغ الاستدلالي inferential justification. ولكن حجة التراجع التي اقتبسناها آنفا من «كواينتون» تتطلب أن التسويغ الحقيقي للاعتقاد (س) يشترط أن يكون الاعتقاد (ص) مسوغاً بالفعل. وإذا كان (ص) قابلاً للاستدلال من تخمين محظوظ فقط فإنه لا يمكن أن يقدم تسويغاً حقيقيا لـ (س). وأنت ترى إذن أن التسويغ الاستدلالي غير الحقيقي أو الذي يشوبه الظن لاعتقاد تجريبي يطرح السؤال عما إذا كانت مقدمات هذا الاستدلال المظنون مسوغة. ولو أجاب المرء فإن إجابته قد تستعين بتسويغ استدلالي يأتي على النحو الآتي: ربما يتمسك الشخص بالاعتقاد (ك) ويكون مسوغا في ذلك تسويغا ظنياً؛ نظراً لأن (ك) قابل للاستدلال من اعتقاد سابق يكون له بمثابة المقدمة وهو الاعتقاد (ع). ولكن ما دام هذا التسويغ ظنياً وليس حقيقياً، فإنك بلا شك تعاود طرح السؤال عما إذا كان هذا الاعتقاد الجديد مسوغاً أم لا. وهكذا يجري التراجع من اعتقاد إلى آخر بصورة لا حد لها. ولا عجب أن يسمى هذا التراجع باسم التراجع اللامتناهي.

وهذا التراجع اللامتناهي يفسد التسويغ المعرفي، ويهدد المعرفة التجريبية بخطر شديد، لأن كل اعتقاد لا يكون مسوغا إلا إذا كان الاعتقاد السابق عليه مسوغا، والاعتقاد السابق لا يكون مسوغا إلا إذا كان الاعتقاد السابق عليه مسوغا، وهكذا إلى ما لا نهاية. وإذا كان الأمر كذلك، فلا مجال للقول بوجود معرفة تجريبية ولا تسويغ معرفي. وإذا سلم الإنسان بشيء كهذا، فإنه واقع لا محالة في النزعة الشكية المعرفية.

وهناك أربع إمكانات منطقية أساسية تتعلق بالمحصلة النهائية للتراجع الممكن في التسويغ المعرفي، وتفترض أن المُحاور المعرفي للمرء - والذي يجوز أن يكون المرء نفسه - يواصل المطالبة بالتسويغ لكل اعتقاد جديد يكون بمثابة المقدمة، وهذه الإمكانات هي:

1 - يجوز أن ينتهي التراجع باعتقادات يجري تقديمها على أنها مقدمات مسوغة لاعتقادات مبكرة، ولن يوجد لها تسويغ من أي نوع يكون متاحا عندما يتم الاعتراض عليها بدورها.

2 - ربما يستمر التراجع إلى الوراء بصورة لا حد لها مع اعتقادات تجريبية جديدة يجري تقديمها لتكون بمثابة مقدمات، إلى درجة أنه لا يوجد اعتقاد يتم تكراره في السلسلة ومع ذلك لا توجد نهاية يبلغها التراجع في أي وقت.

3 - يجوز أن يدور التراجع على نفسه، حتى إذا استمر الطلب على التسويغ بصورة كافية، فإن الاعتقادات التي ظهرت بالفعل بوصفها مقدمات (وتكون قد سوغت هي ذاتها بشكل مؤقت) مبكرة في سلسلة الحجج التسويغية يتم الاستعانة بها مرة أخرى بوصفها مقدمات مسوغة.

4 - يجوز أن ينتهي التراجع بسبب بلوغ الاعتقادات التجريبية «الأساسية»، وهي الاعتقادات التي لها درجة من التسويغ المعرفي الذي لا يعتمد بصورة استدلالية على اعتقادات تجريبية أخرى، ومن ثَم لا تظهر قضية أخرى للتسويغ التجريبي (والسؤال عما إذا كانت هذه الاعتقادات الأساسية يجب أن تملك درجة من التسويغ المستقل تكفي بذاتها للمعرفة، يمثل قضية إضافية تفرق أنصار هذه الإمكانية الرابعة)[8].

ومن الواضح أن صاحب نظرية الأسس سوف يستبعد الإمكانات (أو البدائل) الثلاثة الأولى. وحجته في ذلك أن التمسك بها سوف يقودنا إلى النزعة الشكية التي يرفضها بطبيعة الحال ونرفضها معه أيضا. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الإمكانية الرابعة صحيحة ومقبولة في صورة ما من صورها المتنوعة.

وإذا نظرنا إلى البديل الأول تبين لنا في وضوح أن نظرية الأسس صحيحة، لأنه إذا تحقق هذا البديل، فسوف ترتكز المعرفة التجريبية برمتها في نهاية المطاف على اعتقادات تعسفية تماما من وجهة نظر معرفية، ومن ثم تكون عاجزة عن أن تضفي أي تسويغ حقيقي على نتائجها الاستدلالية. وسوف تترك سلاسل التسويغ الاستدلالي معلقة في الهواء وغير مدعومة في نهاية الأمر، ولن يوجد اعتقاد تجريبي مسوغ تسويغا حقيقيا. ولو تأملنا في الموقف كما ينظر إليه البديل الثاني، وهو بديل التراجع اللامتناهي الواقعي، لوجدناه أقل وضوحا في معالمه، ذلك أن الفلاسفة الذين يناقشون حجة التراجع يفترضون أو ينتهون إلى نتيجة تقول بفساد هذا التراجع، غير أنهم قلما يقدمون أسبابا واضحة تمام الوضوح لهذه النتيجة. ولعل الطريقة الواضحة للبرهنة ضد هذا البديل لا تتمثل في الزعم بأن هذا التراجع سوف يكون فاسدا بالضرورة، وإنما هي بالأحرى طرح السؤال عما إذا كان في مقدور الصورة التي يقدمها هذا البديل أن تقدم تقريرا دقيقا عن الكيفية التي تكون بها المعرفة التجريبية لدى العارفين العاديين المتناهين من البشر مسوغة بالفعل، وذلك باعتباره تقريرا مقابلا للتقرير عن الكيفية التي تكون بها هذه المعرفة مسوغة منزلة بالنسبة لكائنات معرفية ذات قدرات مختلفة ومنزلة رفيعة؛ لأننا إذا فسرنا وجهة نظر التراجع اللامتناهي على أنها دعوى حول العارفين الفعليين من البشر، فسوف تستلزم بوضوح دعوى يلفها الشك تقول بأن أي شخص لديه أية معرفة تجريبية يملك بصورة حرفية مجموعة «لا متناهية» من الاعتقادات التجريبية. وهذا مستحيل بالنسبة لمخلوق له قدرات عقلية متناهية، ويبدو أن هذا يعد سببا كافيا لرفض البديل الثاني. أما البديل الثالث فيبدو للوهلة الأولى أقل جاذبية من البديل الثاني، لأن تراجع التسويغ، الذي لا يزال لا متناهيا، يبدو الآن فاسدا بشكل لا يمكن إنكاره. تأمل الاعتقاد الذي يكمل أولا الدائرة التسويغية، أعني الاعتقاد الذي هو الأول في الاعتقادات التي ظهرت مبكرة في سلسلة التسويغات ليعاود الظهور كمقدمة. إن تسويغ هذا الاعتقاد (في ظهوره الأول) يبدو الآن أنه يفترض منطقيا تسويغه السابق معرفياً؛ إذ إن هذا الاعتقاد يمكن تسويغه (عن طريق هذه السلسلة من الحجج) فقط إذا كان مسوغاً

بالفعل! وقل مثل هذا عن أي اعتقاد آخر في سلسلة التسويغات. وبهذه الصورة يبدو أنه لا يوجد اعتقاد من هذه الاعتقادات يتمتع بتسويغ حقيقي، ومن ثم لا يوجد اعتقاد من الاعتقادات اللاحقة، والتي تعتمد على الاعتقادات المبكرة، يكون مسوغاً تسويغاً حقيقياً. ومن الواضح إذن في هذه الوجهة من النظر أنه لا توجد اعتقادات مسوغة ولا توجد معرفة تجريبية[9].

لم يكن غريبا إذن أن يؤثر أصحاب نظرية الأسس البديل الرابع والأخير بوصفه البديل المنقذ من النزعة الشكية، وأن ينظروا إلى حجة التراجع المعرفي على أنها مؤيدة كأشد ما يكون التأييد لموقفهم من المعرفة بصفة عامة، ومن التسويغ على وجه الخصوص. ولكن هل يعني هذا أن نظرية الأسس مقبولة تماماً وخالية من النقائص والعيوب؟ الجواب لا. وقبل أن أمضي معك في تَعرُّف على عناصر هذا الجواب، لا بد من أن نتوقف عند تصنيف نظريات الأسس، ونتساءل عن أنواعها، والسمات التي تميز كل نوع وتفصله عن غيره من الأنواع الأخرى.

3-1 تصنيف نظريات الأسس

أظن أنه من الخير أن أوضح أولاً فكرة دقيقة مهمة ولكنني أخشى عليها أن تروغ من الأذهان، وهي أن نظريات الأسس لا تقتصر على الفلسفة التجريبية. صحيح أن نظرية المعرفة التجريبية مرتبطة ارتباطا حميما وشائعا بنظرية الأسس، إلا أن هذا لا يعني أننا لا نجد نظريات أسس خارج إطار الفلسفة التجريبية. فالفلسفات العقلية في المعرفة، مثل فلسفة ديكارت، تقوم على فكرة الأسس. إذ يرى الفيلسوف العقلي أن الاعتقاد يجوز أن يكون موثوقاً به عندما يملك سمة بارزة هي اليقين أو عدم القابلية للشك، وهذه السمة تجعل من الاعتقاد اعتقادا أساسيا.

والرأي عند الفلسفة العقلية الصارمة أن الاعتقادات الأساسية والتسويغ الذي تقدمه للاعتقادات الأخرى تضمنها التجربة وحدها. وسوف تقتنع قلة من الفلاسفة بأن التسويغ برمته يستمد كلية من العقل، أو يستمد كلية من التجربة.

والقول بأن النتيجة تلزم عن المقدمات يتم اكتشافه عن طريق العقل، وما يجعل موضوعات الخبرة الحسية متشابهة يتم اكتشافه عن طريق التجربة. وبطبيعة الحال يجوز أن يقوم العقل بدور في المسألة الأخيرة، ويجوز أن تقوم التجربة بدور في المسألة الأولى. ولكن من الأمور البسيطة التي لا تحتاج إلى عناء البرهنة أنه إذا حرم كل الناس من العقل فلن يوجد من يكون مسوغا في الاعتقاد بأية قضية بحيث تكون نتيجة منطقية لمقدمة. وبصورة مماثلة، إذا حرمنا جميعا من حواسنا، فلن يوجد من يكون مسوغا في الاعتقاد بوجود موضوعات للخبرة الحسية. وهذه حقائق واضحة أردنا بها أن نوضح إلى أي حد سيكون من الضلال والتضليل تصور الإبستمولوجيا على أنها ساحة قتال بين الفلسفة العقلية والفلسفة التجريبية[10].

ونعود بعد هذا إلى تصنيف نظريات الأسس، فنجد أن هناك محاولات كثيرة ومتباينة في الدراسات الإبستمولوجية المعاصرة لرصد الصور المختلفة من نظرية الأسس[11]؛ فقدم «ألستون» تمييزا بين نوعين من نظرية الأسس في مقال «نوعان من النزعة الأسسية» 1976 (الذي نشر فيما بعد في كتابه «التسويغ المعرفي»)؛ إذ نراه يميز بين النزعة الأسسية البسيطة simple foundationsim والنزعة الأسسية المكررة iterative foundationism عندما يقول: «إن الدعوى الأسسية سوف تشترط للأسس أن لا تكون مسوغة مباشرة فحسب، بل تشترط لها أيضا أن يكون المعتقد مسوغا مباشرة في الاعتقاد بأنها مسوغة مباشرة. ويجوز أن نسمي وجهة النظر التي تشترط هذا باسم «النزعة الأسسية المكررة»، ويجوز أن نميزها من «النزعة الأسسية البسيطة»[12] التي لا تشترط ذلك.

وإن شئت أن تضع هذا التمييز بطريقة أخرى، قل إن النزعة الأسسية المكررة ترى أنه إذا كانت (ق) قضية مسوغة مباشرة بالنسبة للشخص (س)، فإن القضية القائلة إن (ق) مسوغة مباشرة يجب أن تكون هي ذاتها مسوغة مباشرة بالنسبة لـ (س)، وهذا معناه أنه حيث تكون (ق) قضية أساسية، فإن القضية التي تقرر أن (ق) أساسية يجب أن تكون هي ذاتها أساسية. وعلى خلاف ذلك نجد

أن النزعة الأسسية البسيطة لا تشترط سوى أن يكون الأساس فقط مسوغاً مباشرة. ونحن نتفق مع «ألستون» على أن النزعة الأسسية البسيطة تتفادى كثيرا من الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى النزعة الأسسية المكررة التي بدت مثيرة للمشكلات ويتعذر الدفاع عنها.

وهناك محاولة تفصيلية إلى حد كبير تقسم أنواع نظريات الأسس إلى فئتين رئيستين ترتبطان بالعقيدتين الأساسيتين للنزعة الأسسية وهما:

1 - هناك قضايا أساسية.

2 - إن أية قضية تجريبية مسوغة إما أنها أساسية وإما أنها تستمد تسويغها، في جانب على الأقل، من حقيقة أنها ترتبط بعلاقة ملائمة بالقضايا التي تكون أساسية.

وفي الفئة الأولى تقدم نظريات الأسس المختلفة أوصافا مختلفة لطبيعة القضايا الأساسية. وفي الفئة الثانية تقدم نظريات الأسس طرائق مختلفة لتفسير العلاقة بين القضايا الأساسية والقضايا غير الأساسية. وها هو الهيكل الفكري لمحاولة T.Triplett:[13]

1 - أوصاف طبيعة القضايا الأساسية:

أ - محتوى القضايا الأساسية:

1 - النزعة الأسسية السيكولوجية.

2 - النزعة الأسسية المتعلقة بالعالم الخارجي.

ب - الوضع المعرفي للقضايا الأساسية:

1 - النزعة الأسسية الخاصة بالقضايا الأساسية ذات الوضع الممتاز.

2 - النزعة الأسسية الخاصة بالقضايا الأساسية المعتدلة.

جـ - وضع «(ق) قضية أساسية» أو وضع المبادئ الأسسية بوصفها قضايا أساسية:

1 - النزعة الأسسية المكررة.

2 - النزعة الأسسية البسيطة.

د - وضع الاعتقاد في القضايا الأساسية:
1 - النزعة الأسسية المتعلقة بالاعتقاد.
2 - النزعة الأسسية الحسية.

هـ - اعتماد القضايا الأساسية على السياق:
1 - النزعة الأسسية الخاصة بالقضايا الأساسية الثابتة.
2 - النزعة الأسسية السياقية.

2 - تقارير عن العلاقة بين القضايا الأساسية والقضايا غير الأساسية:

أ - العلاقات المنطقية:
1 - النزعة الأسسية الاستنباطية.
2 - النزعة الأسسية الخاصة بالاستقراء العدي.
3 - النزعة الأسسية الخاصة بالاستقراء التفسيري.
4 - النزعة الأسسية المتعلقة بالمبادئ المعرفية.

ب - العلاقات الظاهراتية:
1 - النزعة الأسسية الظاهراتية.
2 - النزعة الأسسية غير الظاهراتية.

جـ - نطاق التسويغ للقضايا غير الأساسية عن طريق القضايا الأساسية:
1 - النزعة الأسسية الخالصة.
2 - النزعة الأسسية المختلطة.

د - التسويغ الخارجي مقابل التسويغ الداخلي للقضايا غير الأساسية عن طريق القضايا الأساسية:
1 - النزعة الأسسية الخارجية.
2 - النزعة الأسسية الداخلية.

وإذا جاز لنا أن نضيف شيئا إلى هذا التصنيف الموسع، كان في وسعنا أن نقيم تفرقة بين نوعين من نظريات الأسس، ونضع هذه التفرقة في الفئة الأولى التي تقدم أوصافاً لطبيعة القضايا الأساسية، ويمكن أن تأخذ الصورة الآتية:

- مصدر القضايا الأساسية:

1 - النزعة الأسسية الواحدية.

2 - النزعة الأسسية التعددية.

وتقول النزعة الأسسية الواحدية بوجود أساس واحد نهائي للمعرفة، ولكن الفلاسفة الذين يقبلون فكرة الأساس الواحد ربما يختلفون فيما بينهم على ما عساه أن يكون هذا الأساس؛ فالعقليون، مثل ديكارت، ينظرون إلى معرفة الذات على أنها الأساس الذي ترجع إليه كل أنواع المعرفة. والمعروف أن نسق الإبستمولوجيا الديكارتية يكتمل بعد اجتياز ثلاث مراحل هي:

1 - معرفة الذات.

2 - الانتقال من معرفة الذات إلى معرفة الله.

3 - الانتقال من معرفة الله إلى معرفة العالم.

في المرحلة الأولى يلتمس ديكارت حقيقة أولى يقينية فيجدها متمثلة في معرفة النفس التي هي أكثر يقيناً وتميزاً من أية معرفة أخرى، وبذلك يتخذها أساساً لينتقل منها إلى حقائق أخرى جديدة. وفي المرحلة الثانية يبرهن على وجود الله باعتباره الضامن الحقيقي لوجود العالم والأشياء وأساس اليقين الكامل، والذي ينتفي مع إثبات وجوده سبحانه أي شك من أي نوع، ومن هنا كان من السهل على ديكارت الانتقال إلى إثبات وجود العالم. إذ نراه يقول: «وإذن فقد وضح لي أن يقين كل علم وحقيقته إنما يعتمدان على معرفتنا للإله الحق، بحيث يصح لي أن أقول إني قبل أن أعرف الله ما كان بوسعي أن أعرف شيئا آخر معرفة كاملة. والآن وقد عرفته سبحانه، فقد تيسر لي السبيل إلى اكتساب معرفة كاملة لأشياء كثيرة»[14].

أما التجريبيون، مثل فلاسفة الوضعية المنطقية، فإنهم لا يقيمون المعرفة على أفكار العقل الواضحة والمتميزة كما يفعل العقليون، وإنما يقيمونها على المعطيات الحسية sense data باعتبارها الأساس الأخير للمعرفة، مع اختلافات فيما بينهم على فهم هذه المعطيات الحسية وما يتأسس عليها من جمل أساسية أو عبارات

البروتوكول Protocal statements، وكذلك يختلفون على مدى يقين هذه العبارات.

ولقد أشار «كواين» إلى الخلاف بين أعضاء جماعة فينا التي هي أصل الوضعية المنطقية على العبارات الأساسية قائلا: «في سنة 1932 على وجه التقريب كان هناك جدل في دائرة فينا حول ما يعد جملَ ملاحظةٍ أو جملاً أساسية. كانت هناك وجهة نظر تقول بأن هذه الجمل لها صيغة تقريرات عن الانطباعات الحسية. وهناك وجهة نظر تقول بأنها عبارات من نوع عنصري elementary حول العالم الخارجي مثل «يوجد مكعب أحمر على المائدة»، وهناك وجهة نظر تقول - وهي وجهة نظر «أوتونيورات» إن هذه الجمل لها صيغة تقريرات عن علاقات بين الذوات المدركة والأشياء الخارجية مثل «يرى أوتو الآن مكعباً أحمر على المائدة»، وأسوأ ما في هذا الجدل هو أنه لا توجد طريقة موضوعية لحسم المسألة»[15].

فها هو «كارناب» R. Carnap (1891-1970) في كتابه «وحدة العلم» يعرّف العبارات الأساسية على أنها «العبارات التي تشير إلى المعطى، وتصف مباشرة خبرة متاحة أو ظواهر، أو هي العبارات التي لا تحتاج إلى تسويغ، وتصلح كأساس لبقية عبارات العلم»[16]. وعندما يقول «كارناب» إن العبارات الأساسية ليست في حاجة إلى تسويغ، فإن هذا يفضي إلى القول بأنها لا تقبل التعديل، أي أن «كارناب» قد أضفى على هذه العبارات نوعا خاصا من اليقين، ومن ثَم فإنها تقدم الأساس الصحيح للمعرفة. وبالإضافة إلى رأي «كارناب» في يقين العبارات الأساسية، ذهب «شليك» M. Schlick (1882-1936) إلى أن العبارات الأساسية هي العبارات التي حازت يقينا مطلقا ليس موضعا لشك، وذلك لأن النظرية والواقع يصبحان في اتصال مباشر أحدهما بالآخر في هذه العبارات[17].

غير أن «نيورات» Otto Neurath (1882-1945) لا يقبل القول باليقين المطلق للعبارات الأساسية عندما يقول: «لا توجد عبارة تتمتع بالحصانة noli me tanger التي أمر بها «كارناب» للجمل الأساسية»[18]. وعلى هذا النحو يرفض «نيورات» رأي «كارناب» و«شليك»؛ لأنه اعتقد أن رأي «كارناب» يمثل محاولة للوصول إلى المطلق الثابت، وهي محاولة ميتافيزيقية يرفضها «نيورات».

أما أصحاب نظرية الأسس التعددية، فإنهم لا يقرون بفكرة الأساس الواحد النهائي للمعرفة، ويقولون إن المعرفة ليست عقلية فقط، ولا تجريبية فقط، وإنما هناك أنواع متباينة من المعرفة، ومن ثَمّ تختلف الأسس الأخيرة باختلاف أنواع المعرفة، فالمعرفة الدينية والمعرفة الأخلاقية تعتمدان على النص الديني باعتباره الأساس النهائي الذي تبنى عليه المعرفة، وهذا النص يقيني بصورة مطلقة. وهناك من ينظر إلى الحدس باعتباره الأساس الأخير للمعرفة، وهو في رأي أبي حامد الغزالي (450-505هـ) في كتابه «المنقذ من الضلال» نور يقذفه الله تعالى في صدر العبد، «وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف»[19].

غير أننا نميل إلى تصنيف بسيط لنظريات الأسس يقسمها إلى ثلاثة أنواع هي:

1 - نظرية الأسس القوية Strong foundations theory.

2 - نظرية الأسس المعتدلة Moderate foundations theory.

3 - نظرية الأسس الضعيفة Weak foundations theory.

والفكرة المحورية التي سوف نعتمد عليها في هذا التصنيف هي «درجة» التسويغ المعرفي الذي تتمتع به الاعتقادات (أو القضايا) الأساسية. فهناك رأي يتفق عليه فلاسفة النزعة الأسسية في مختلف صورها تقريبا يقول بأن بعض الاعتقادات التجريبية تتمتع بدرجة ما من التسويغ المعرفي غير الاستدلالي، أي التسويغ الذي لا ينشأ عن طريق الاستدلال، أو بعبارة أخرى، التسويغ الذي لا ينشأ من اعتقادات تجريبية أخرى تكون مسوغة سلفا. ولكن بعد اتفاق هؤلاء الفلاسفة على هذا الرأي تراهم يختلفون فيما بينهم؛ بل إن الواحد منهم تختلف أفكاره من فترة لأخرى على حدود «درجة» التسويغ. وسوف نميز بين ثلاثة آراء في هذا الموضوع تشكل الأنواع الثلاثة من نظريات الأسس.

1-3-1 نظرية الأسس القوية

ذهب بعض الفلاسفة إلى أن الاعتقادات الأساسية بالإضافة إلى أنها ذات وضع ممتاز معرفيا؛ أي أنها لا تتطلب تسويغا مستقلا لأنه مسوغة ذاتيا، تتمتع

بالدرجة النهائية من التسويغ. ولذلك وصفها هؤلاء الفلاسفة بعدة أوصاف فقالوا إنها معصومة infallible، ويقينية certain، وغير قابلة للشك indubitable، وغير قابلة للتصحيح incorrigible. ومن هنا جاز لنا أن نقول إن الفلاسفة الذين يقبلون أعلى درجة ممكنة من التسويغ يقدمون نظريات الأسس القوية. ويختلف الفلاسفة والباحثون في الإبستمولوجيا في تحديد المعاني الدقيقة لهذه المصطلحات الأربعة.

وإذا نظرنا إلى مفهوم العصمة infallibility بالمعنى الملائم للتسويغ المعرفي، وجدنا أننا عندما نصف اعتقادا أساسيا بأنه معصوم فهذا معناه أنه من المستحيل أن يتمسك شخص بهذا الاعتقاد ومع ذلك يكون مخطئا. والاستحالة هنا هي على الأرجح استحالة منطقية. والعبارة المستحيلة منطقيا هي العبارة التي نجد أن ألفاظها يتناقض بعضها مع بعض؛ فمن المستحيل منطقياً القول بأن العدد (5) أكبر من ذاته، ومن المستحيل منطقيا القول بأن عمة أحدهم ذكر.

ولقد اهتمت نظريات الأسس بالاستحالة المنطقية؛ لأن دعوى العصمة المتعلقة بنواميس الطبيعة يحتمل أن تعتمد بالنسبة لتسويغها على دليل تجريبي على قانون الطبيعة موضوع البحث، ولذلك فإن الاعتقاد الذي يعتمد تسويغه على مثل هذه الدعوى لا يمكن أن يكون اعتقادا أساسيا. وإذا كان الاعتقاد الأساسي الذي يتمسك به الإنسان بالفعل معصوما منطقيا، فمن الضروري بطبيعة الحال أن يكون صادقا. وعلى هذا النحو نجد أن العصمة المنطقية لمثل هذا الاعتقاد، إذا كانت معروفة للمعتقد، تقدم التسويغ المعرفي الممكن لقبول الاعتقاد[20].

وبطريقة مقاربة تماماً يفصل «ليرر» Lehrer بين نوعين من النزعة الأسسية: النزعة الأسسية المعصومة infallible والنزعة الأسسية اللامعصومة fallible. ويقول إن صاحب النزعة الأسسية المعصومة يقرر أن بعض الاعتقادات «تضمن» guarante الصدق الخاص بها. وإذا كان قبولي لشيء ما يضمن صدق ما أقبله، فأنا مسوغ تسويغا كاملا في قبوله من أجل الحصول على الحقيقة وتفادي الخطأ. وإذا افترضنا أن هناك اعتقادات تضمن الصدق الخاص بها، وأن هذه الاعتقادات تكفي لتسويغنا في قبول كل ما نكون مسوغين بصورة كاملة في قبوله، فإن النزعة الأسسية المعصومة تقدم حلاً رائعاً للمعرفة. وما دام الصدق هو أحد شروط

المعرفة، فيلزم عن ذلك أن الاعتقاد لا يؤلف المعرفة ما لم يكن صادقاً. وعلى هذا النحو إذا كان تسويغنا يخفق في ضمان صدق ما نقبله فيجوز أن يتركنا مع اعتقاد كاذب، وفي هذه الحالة نفتقر إلى المعرفة[21].

ومن الفلاسفة القائلين بنظريات الأسس القوية «ديكارت» في «التأملات في الفلسفة الأولى» و«لويس» C. I. Lewis (1883-1964)[22] في كتابه «العقل ونظام العالم» 1929 وكتاب «تحليل المعرفة والقيم» 1946، و «تشزم» في مقاله «صورة من النزعة الأسسية» 1980.

2-3-1 نظرية الأسس المعتدلة

لقد تعرضت نظرية الأسس القوية لانتقادات عنيفة أظهرت صعوبة التمسك بها، ومن أبرز هذه الانتقادات انتقاد يرجع إلى «أرمسترونج»[23] D.M.Armstrong (1926). هب أن هناك شخصا معينا يملك اعتقادا تجريبيا معصوما بشكل مزعوم هو (ب)، ودعنا نسمِّ هذه الحالة باسم (س1)، ويملك الاعتقاد (ب) كمحتوى له القضية القائلة إن هناك حالة تجريبية معينة هي (س2). والآن يبدو أنه يلزم عن منطق مفهوم الاعتقاد أن (س1) و(س2) لا بد من أن تكونا حالتين متميزتين. ويجوز أن تكون الاعتقادات بطبيعة الحال حول اعتقادات أخرى، ولكن الاعتقادات لا يمكن أن تكون بطريقة أو بأخرى حول ذاتها مباشرة. فاعتقادي بأني أعتقد بأن (ق) متميز من اعتقادي بأن (ق)؛ إذ إن محتوى الاعتقاد الأخير هو ببساطة القضية القائلة إن (ق)، على حين أن محتوى الاعتقاد الأول هو القضية المختلفة والمعقدة القائلة إني أعتقد بأن (ق). وعلى هذا النحو يبدو أنه من الممكن منطقياً تماماً أن تظهر الحالة (س1) في غياب الحالة (س2). وفي هذه الحالة سيكون الاعتقاد (ب) كاذبا بطبيعة الحال. إن المدافع عن العصمة المنطقية لا بد من أن يزعم أن هذا ليس ممكنا منطقيا. ولكن من الصعب إدراك ما عساه أن يكون أساسا لهذا الزعم، ما دمنا نسلم بأن (س1) و(س2) تشكلان حالتين منفصلتين. زد على ذلك أن نظرية الأسس القوية، حتى لو كانت مقبولة بطريقة أخرى، تشكل إسرافاً فلسفياً فيما يتعلق بالشروط المطلوبة للموقف الأسسي[24].

وبعد أن توالت مثل هذه الاعتراضات على نظرية الأسس، لم يكن غريبا أن يتخلى أنصارها عن فكرة العصمة المنطقية واليقين المطلق الذي تتمتع به القضايا الأساسية، وقالوا إن الاعتقادات الأساسية يجب أن تتمتع بدرجة من التسويغ، ولكن لا يشترط أن تكون درجة تسويغها هي الدرجة النهائية.

وإن شئت أن تضع ذلك بطريقة أخرى فقل إن أنصار نظرية الأسس اللامعصومة يزعمون أن الاعتقادات الأساسية تكون معقولة أو واضحة بذاتها من غير مواصلة الزعم بأن هذه الاعتقادات تضمن صدقها أو تكون معفاة من التفنيد. وفي هذه النظرية تجد أن الاعتقادات الأساسية يجري تسويغها ما لم يكن هناك دليل على العكس، أو قل بعبارة أخرى إنها تكون مسوغة ظاهريا، وبريئة في محكمة التسويغ، اللهم إلا إذا أبطل تسويغها[25].

ودافع عن نظرية الأسس المعتدلة مجموعة من الفلاسفة لعل أبرزهم «تشزم» في كتابه «نظرية المعرفة» 1966، و«الإدراك: دراسة فلسفية» 1957، و«أسس المعرفة» 1982، و«الفن جولدمان» في كتابه «المعرفة التجريبية» 1988 و«روبرت أودي» في مقالته «النزعة الأسسية، والاعتماد المعرفي، وقابلية الإلغاء» 1983.

3-3-1 نظرية الأسس الضعيفة

وعلى الرغم من تواضع أصحاب نظرية الأسس في درجة التسويغ المنسوبة إلى الاعتقادات الأساسية في نظرية الأسس المعتدلة، فإن الاعتراضات ظلت تلاحق النظرية من كل صوب، بالإضافة إلى التأييد المتزايد لنظريات أخرى مثل الاتساق. وهنا اضطرت مجموعة كبيرة من الأنصار الحاليين لنظرية الأسس إلى قبول صورة ضعيفة للغاية من هذه النظرية. وتبعا لهذه الصورة نجد أن الاعتقادات الأساسية تملك درجة منخفضة جداً من التسويغ المعرفي بمفردها ودون مساعدة، غير أن هذه الدرجة لا تكفي بذاتها للوفاء بشرط التسويغ الملائم للمعرفة. وحَسْبُ هذه الاعتقادات أن تكون بدايات أو مقدمات فقط في نسق المعرفة. ولعل أول من دافع عن هذه الوجهة من النظر «برتراندرسل» B.Russell

(1872-1970) في كتابه «المعرفة الإنسانية» 1949، ثم دافع عنها بعد ذلك «نيلسون جودمان»[26] Nelson Goodman (1906-) و«رودرك فيرث» Roderick Firth في مقال «التماسك واليقين والخاصية المعرفية» 1973.

ولعلك تلحظ أن نظرية الأسس الضعيفة تختلف اختلافاً كبيراً عن نظرية الأسس القوية. وأبرز النتائج المترتبة على هذا الاختلاف أن رد صاحب النظرية الضعيفة على مشكلة التراجع سوف يختلف اختلافا مهما عن رد صاحب النظرية القوية أو المعتدلة. إن صاحب النظرية الضعيفة لا يمكنه القول بأن تراجع الحجج المسوغة يصل ببساطة إلى النهاية عندما نبلغ الاعتقادات الأساسية؛ لأن الاعتقادات الأساسية عنده ليست مسوغة بصورة كافية بمفردها لكي تعمل كمقدمات مسوغة لأي شيء آخر[27].

4-1 نظرية الأسس بين التأييد والتفنيد

على الرغم من أن نظرية الأسس بصفة عامة تعود في نشأتها إلى أرسطو، فإن ظهور النظرية بشكل واضح المعالم إلى حد ما يأتي مع النصف الأول من القرن العشرين في كتابات «فرانز برنتانو»[28] Franz Brentano (1838-1917) و «رسل» وبعض فلاسفة الوضعية المنطقية مثل «شليك» و«كارناب» و«اير». ولكننا لو أردنا أن نلتمس دفاعا واضحا وتقريرا كاملا عن نظرية الأسس، لوجدناه في كتابات «لويس» الذي طور فكرة المعطى الحسي، ودافع عن القضايا الأساسية المعصومة واليقينية.

ولكن مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين تغيرت نظرة الفلاسفة إلى النظرية الأسسية، ووجهوا إليها انتقادات ساحقة ماحقة في رأي بعضهم، وطالب بعضهم بضرورة الابتعاد عنها بوصفها خطيئة فلسفية. ولا تعجب من ذلك فأنت تستطيع أن تقرأ في الأدبيات الإبستمولوجية شيئاً كهذا: «إن مقاومة النزعة الأسسية ينبغي أن تكون المكافئ الفلسفي لمقاومة الإثم»[29]. فإذا نظرت إلى الفلسفة التحليلية منذ فتجنشتين المتأخر L. Wittgenstein (1889-1951)،

وجدتها تشن هجوما لا هوادة فيه على نظرية الأسس أو على صورها القوية على أقل تقدير. خذ مثلاً مقالة «هانز رايشنباخ» Hans Reichenbach (1891-1953) «هل التقريرات الظاهراتية يقينية بصورة مطلقة؟» (1952)، تجد أنها تمثل اعتراضا واضحا على فكرة «لويس» المتعلقة بالقضايا الأساسية اليقينية. وهاجم «ويلفرد سيلارز»[30] Wilfrid Sellars (1912-1989) في مقال «التجريبية وفلسفة العقل» (1956) الفكرة المحورية في نظرية الأسس وهي العنصر المعطى given في الخبرة الحسية الذي يعتبر مصدر الاعتقادات الأساسية. وذهب إلى أن القول بأن اعتقاداتنا المرتبطة بإحساساتنا الحالية تقوم على أساس متين ومعصوم بصورة مطلقة يمثل ما أسماه «أسطورة المعطى» the Myth of the Given[31] التي ينظر إليها بشكل عام على أنها الفكرة القائلة بأن الحقائق أو الأشياء تكون معطاة للوعي بطريقة سابقة على التصور والحكم، وإن الاعتقادات يأتي تسويغها على هذا الأساس.

ثم جاءت مقالة «كواين» W. V. Quine (1908–) «إبستمولوجيا متطبعة» Epistemology naturalized (ذكرت اسم المقالة بالإنجليزية لأنها صارت مصطلحا فلسفيا مهما، ونشرها «كواين» في كتابه «النسبية الأنطولوجية ومقالات أخرى» 1969)، نقول جاءت هذه المقالة لتبرهن على إخفاق مشروع صاحب نظرية الأسس الكلاسيكية. ومن أبرز دلالات مصطلح «الإبستمولوجيا المتطبعة»، الذي وضعه كواين، الربط الوثيق بين التنظير الإبستمولوجي والتنظير في العلوم. وهذا على خلاف نظرية الأسس الكلاسيكية التي تتطور بشكل مستقل عن أي تنظير علمي، بل إنها تكون سابقة عليه، وكانت هذه هي وجهة نظر «ديكارت»، في المقام الأول، والتي ينظر إليها على أنها الفلسفة الأولى. أما «كواين» فيرفض هذه الطريقة في معالجة الموضوعات المعرفية؛ لأن الإبستمولوجيا في رأيه فرع من علم النفس يدرس العلاقة بين الكائنات البشرية والبيئة المحيطة. يقول «كواين»: «إن الإبستمولوجيا لا تزال مستمرة، وإن كانت في وضع جديد وحالة موضحة. وتقع الإبستمولوجيا ببساطة في موضع كفصل من علم النفس ومن ثم من العلم الطبيعي. إنها تدرس ظاهرة طبيعية، وأعني موضوعا إنسانيا فيزيائيا. وهذا

الموضوع الإنساني منح مدخلا input معينا مضبوطا على نحو تجريبي، على سبيل المثال؛ أنماط معينة من الإشعاع في حالات تردد متنوعة. وباكتمال الوقت فإن الفاعل يقدّم كمخرج output وصفا للعالم الخارجي. والعلاقة بين المدخل الضئيل (أي المثير الحسي) والمخرج الغزير (أي معرفتنا وعلمنا) هي العلاقة التي نستحث على دراستها للأسباب نفسها تقريبا التي تحث دائما على دراسة الإبستمولوجيا، أعني لكي ندرك كيف يرتبط الدليل بالنظرية، وبأي الطرق تتجاوز نظرية المرء في الطبيعة أي دليل متاح»[32].

وأنت ترى إذن أن الفكرة المحورية في تطبيع الإبستمولوجيا هي أن الإبستمولوجيا أصبحت فرعا من علم النفس، يدرس العلاقات بين المدخل الحسي والمخرج النظري. وتدعم هذه الفكرة فكرة أخرى تقول بأن الإبستمولوجيا على هذا النحو تؤدي إلى القول بأن المدخل الحسي لا يحدد المخرج النظري؛ لأن المخرج النظري يعد إبداعاً حراً. وفكرة ربط الإبستمولوجيا بعلم النفس هي موضع أخذ ورد بين الفلاسفة والباحثين منذ أن طرحها كواين وحتى يومنا هذا، وسر ذلك أنها فكرة ثورية إلى حد كبير؛ لأنها تحضنا على طرد الإبستمولوجيا من مكانها القديم، والتنازل عن العبء الإبستمولوجي لعلم النفس. ترى هل يوافق الفلاسفة على ذلك؟ إن الجواب على هذا السؤال بحاجة إلى بحث مستقل.

واشترك بعد ذلك «كواين» و«فتجنشتين» و«كون» T. Kuhn (1922-1996) في الاهتمام باختلاف «الخطط المفهومية» conceptual Schemes و«صور الحياة» forms of life و«النماذج الإرشادية» pradigms واقترحوا إمكانية اللاتكافؤ الجذري بين هذه الخطط المفهومية. وسوف يمنعنا هذا اللاتكافؤ من أن نأخذ أية قضية كائنة ما تكون، ونقيِّم بصورة موضوعية وضعها المعرفي عن طريق تحديد كيفية تعبيرها عن طريقة وجود العالم. وهذا يقتلع افتراضا محوريا لصاحب نظرية الأسس يقول بأن هذا التقييم الموضوعي ممكن. ولو صح رأي هؤلاء الفلاسفة لظهرت نظرية الأسس وهي مرتكزة على خطأ أساسي[33].

ولكن مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين ظهرت مجموعة من المقالات المهمة التي زعمت أن نقاد نظرية الأسس لم يفندوا إلا قلة من الصور غير المعقولة من هذه النظرية بحيث تبدو مقبولة إلى حد كبير. ومن أبرز هذه المقالات مقالة «باستن» Mark Pastin «النزعة الجذرية عند لويس» (1975)، ومقالته الأخرى «النزعة الأسسية المعدلة والتسويغ الذاتي» (1975)، ومقالة «ألستون» «هل فندت النزعة الأسسية؟» (1976). وتوالت بعد ذلك المقالات والدراسات التي تعدل النظرية في بعض الجوانب، أو ترد على الانتقادات في جوانب أخرى. وأيا ما كان الأمر في ذلك، فإن النقائص التي تشوب نظرية الأسس، سواء في صورتها القوية أو المعدلة، دفعت فريقا من الإبستمولوجيين إلى قبول نظرية الاتساق. فماذا عسى أن تكون هذه النظرية، وإلى أي حد يمكن أن تتفادى الفكرة القائلة بضرورة التسليم باعتقادات أساسية؟

2 - نظرية الاتساق

1-2 التصور الأساسي للنظرية

لقد اتضح لنا من خلال عرضنا لنظرية الأسس أنها تعطى لفئة محدودة من الاعتقادات، وهي الاعتقادات الأساسية معرفيا، دوراً ممتازاً في التسويغ المعرفي، ذلك أن الاعتقادات الأساسية، إذا استثنينا الصورة الضعيفة من النظرية، تسوغ غيرها من الاعتقادات، من غير أن تكون هي ذاتها في حاجة إلى تسويغ. أما نظرية الاتساق في التسويغ - ونحن هنا لا نتحدث عن نظرية الاتساق في الصدق - فإنها تنكر وجود الاعتقادات الأساسية ما دامت لا توجد حاجة إلى افتراضها، وبذلك تكون جميع الاعتقادات متكافئة معرفيا بعضها مع بعض، أي أنها تملك الوضع المعرفي نفسه. إذ يؤكد أنصار نظرية الاتساق أن جميع الاعتقادات يتم تسويغها عن طريق علاقتها باعتقادات أخرى، وهذه الاعتقادات الأخرى تحصل على تسويغها عن طريق علاقتها باعتقادات إضافية وهلم جرا. وهكذا يتم تسويغ الاعتقادات في نظرية الاتساق عن طريق التأييد المتبادل فيما بينها. وعلى خلاف

نظرية الأسس التي تثبت العلاقات التسويغية في أساس. وأنت ترى معي أن نظرية الاتساق تجعل هذه العلاقات التسويغية منتشرة داخل نسق اعتقاداتنا. والسؤال الذي يطرح نفسه دائما هو: ما الذي يجعلنا مسوغين في الاعتقاد بشيء دون آخر، أو في التمسك باعتقاد معين؟ والجواب هو أن ما يسوغ اعتقادا معينا هو الطريقة التي تجعله «يتسق» coheres مع بقية اعتقادات المرء.

وهذه الفكرة تجدها واضحة عند «دونالد ديفيدسون» Donald Davidson (1917 -) عندما يقول: «إن ما يميز نظرية الاتساق هو ببساطة الزعم القائل بأنه لا شيء يعد سببا للتمسك باعتقاد، اللهم إلا اعتقاد آخر. ويرفض نصير هذه النظرية البحث عن أساس أو مصدر للتسويغ من نوع آخر بوصفه بحثا غير معقول»[34]. ويقول «ريتشارد رورتي» Richard Rorty (1913 -): «لا شيء يعد تسويغاً، اللهم إلا عن طريق الرجوع إلى ما نقبله بالفعل، ولا توجد طريقة للإفلات من اعتقاداتنا ولغتنا لكي نجد معيارا ما غير الاتساق»[35].

وإن شئت أن تعقد مقارنة بسيطة وموجزة بين نظرية الأسس ونظرية الاتساق، فقل إن نظرية الأسس ترى أن الاعتقادات الأساسية تكون مسوغة بشكل مستقل عن التأييد من أي اعتقاد آخر، وإن كل الاعتقادات الأخرى المسوغة تستمد تسويغها عن طريق التأييد من الاعتقادات الأساسية. ولعلك تلاحظ أن التأييد في نظرية الأسس «أحادي الاتجاه»؛ بمعنى أنه يتطلب أساساً لتأييد الاعتقادات المستمدة من الاعتقادات الأساسية وليس العكس. أما نظرية الاتساق فتنظر إلى التسويغ على أنه «علاقة تبادلية» للاتساق بين الاعتقادات التي تنتمي إلى نسق، ومن ثم يكون الاعتقاد مسوغاً إذا كان ينتمي إلى مجموعة متسقة من الاعتقادات.

وهناك اعتراض يمكن أن يقف عقبة كأداء أمام أية نظرية في الاتساق. ومؤدى هذا الاعتراض أنه لا مفر من افتراض الاعتقادات الأساسية، ومن ثم نظرية الأسس، بالنسبة لأية نظرية مقنعة في التسويغ. لأن عدم افتراض هذه الاعتقادات الأساسية، سوف يفضي بنا لا محالة إلى الوقوع في النزعة الشكية.

وهذا ما أظهرته حجة التراجع المعرفي التي شرحناها من قبل. فماذا يا ترى يكون رد صاحب نظرية الاتساق على مثل هذا الاعتراض؟

يقول صاحب نظرية الاتساق إن الذي يدفعنا إلى قبول الاعتقادات الأساسية هو أن كل اعتقاد يكون مسوغا تسويغا كاملا يكون مسوغا هكذا عن طريق الاستعانة بدليل، والاستعانة بدليل تعني الاستعانة باعتقاد آخر، ومن ثم لا بد من وجود بعض الاعتقادات الأساسية حتى لا نقع ضحية للتراجع اللامتناهي. ولكن صاحب نظرية الاتساق يرى أن هذا الكلام يشوبه النقص، إذ ليست كل الاعتقادات المسوغة بصورة كاملة بحاجة إلى أن تكون مسوغة عن طريق «الاستعانة بالدليل» appeal to evidence. فالاستعانة بالدليل فاعلية أو عملية تظهر كل حين. فكون المرء جميلا يعد حالة توجد في كل وقت، ولا تحتاج إلى أن تنشأ عن فاعلية التجميل. ويجوز أن يكون الاعتقاد مسوغا تسويغا كاملا بالنسبة لشخص بسبب علاقة معينة تربط الاعتقاد بالنسق الذي ينتمي إليه، أي الطريقة التي يتسق بها الاعتقاد مع النسق، مثلما يجوز أن يكون الأنف جميلا بسبب علاقة ما للأنف مع الوجه، أي طريقة انسجام الأنف مع الوجه. ويجوز للمرء أن يسوغ الاعتقاد عن طريق الاستعانة بالدليل، مثلما يجوز للمرء أن يجمل الأنف عن طريق الاستعانة بالجراحة، ولكن ما أكثر الأنوف الجميلة من غير هذه الاستعانة[36]. ويترتب على هذا أن نفسح المجال أمام نظرية الاتساق، وأن نخفف من غلواء «ضرورة» التسليم بنظرية الأسس التي يوهمنا بها أنصارها.

وهناك مجموعة من الدوافع حثت الفلاسفة على تبني نظرية الاتساق والدفاع عنها، لعل الدافع المباشر إلى حد بعيد هو النقائص والعيوب الكثيرة في نظرية الأسس، والتي حالت دون الاستمرار في التمسك بها من غير تنازلات كبيرة وربما جوهرية. وهناك دافع آخر لإقناع الناس بصحة نظريات الاتساق، وهذا الدافع منفصل تماما عن إخفاق نظريات الأسس، ويتم التعبير عنه بصورة جيدة باستعارة «نيورات»[37] والتي تسمى في العرف الفلسفي بـ «مركب نيورات»، فماذا يقول فيها، وكيف تمثل دافعا لنظرية الاتساق؟

يقول نيورات: «نحن نشبه البحارة الذين لا بد لهم من أن يجددوا بنيان مركبهم حتى النهاية في عرض البحر، ولن يكون في مقدورهم أبدا أن ينقلوه إلى حوض جاف، ويعيدوا بنيانه هناك حتى النهاية من مواد أفضل»[38]. وهذه الاستعارة على الرغم من بساطتها إلا أن لها نتائج مهمة في الفلسفة بصفة عامة، وفي المعرفة على النزعة وجه الخصوص. ومن أبرز هذه النتائج المعرفية رفض النزعة الأسسية عند «ديكارت» مثلا، وتبني صورة أو أخرى من نظرية الاتساق، ومنها أيضا اتخاذ موقف معين من علاقة الفلسفة بالعلم، ذلك أن «ديكارت» كما ألمحنا كان يؤسس المعرفة على اعتقادات واضحة بذاتها ويقينية، ويقيم النسق المعرفي بمعزل عن نتائج العلم، أما استعارة «نيورات» فإنها تجعل العالم والفيلسوف في مركب واحد. يقول «كواين»: «لقد شبه نيورات العلم بالمركب الذي لو جددنا بنيانه، لوجب علينا أن نجدد لوحا خشبيا بلوح آخر بينما نظل عائمين به، والفيلسوف والعالم في المركب نفسه»[39]. ويمكن أن نخلص من كل هذا إلى نتيجة تقول بأننا نملك نسقا من الاعتقادات، ومع مرور الزمن وتغير المعارف وتطور العلم نحتاج إلى تعديل هذا النسق فنضيف إليه اعتقادات جديدة ونستبعد اعتقادات تقادم عهدها، ولا نستطيع أن نتخلى كلية عن هذا النسق ونشرع في بناء نسق جديد؛ لأننا لو فعلنا ذلك فسوف نفقد نقطة البداية ونكون في موقف شبيه بموقف من فقد ذاكرته. وفي عملية التعديل والتبديل هذه تكون جميع الاعتقادات متكافئة، فلا توجد اعتقادات أساسية معصومة، ولا مجال للقول بوجود اعتقادات مستثناة من التعديل.

ونحن الآن في وضع يسمح لنا بأن نعبر عن نظرية الاتساق في التسويغ بالصيغة الآتية:

يكون الشخص (س) مسوغا تسويغا كاملا في الاعتقاد بأن (ق) إذا كان الاعتقاد بأن (ق) متسق مع سائر الاعتقادات الأخرى داخل النسق المعرفي للشخص.

وهنا يتعين علينا أن نوضح علاقة الاتساق، ونفهم ما يعنيه أصحاب النظرية بكلمة «متسق» إذا شئنا أن نفهم نظرية الاتساق فهما حسنا. يتفق جميع أصحاب نظرية الاتساق على أن «التماسك» consistency يمثل شرطا ضروريا للاتساق. ويضيف «برادلي» F.H.Bradly (1846-1924) فكرة الشمول عندما يقول: «إن المجموعة المتسقة لا بد من أن تكون كاملة أو شاملة بمعنى ما»[40] ولكن كون المجموعة متناسقة وشاملة لا يكفي لأن تكون متسقة يتماسك بعضها مع بعض. ومن هنا فكر الأنصار التقليديون لنظرية الاتساق في علاقة الاتساق على أنها لزوم implication أو ارتباط ضروري، ومن أبرز هؤلاء الفيلسوف الأمريكي «براند بلانشارد» Brand Blanshard (1892-1987) الذي يرى أنه في نسق متسق تمام الاتساق «لا توجد قضية تعسفية، وكل قضية سوف تلزم عن قضايا أخرى مشتركة معا أو حتى على انفراد، ولن تكون هناك قضية خارج النسق»[41]. وتبعا لفكرة اللزوم فإن الاعتقاد بأن (ق) يتماسك مع الاعتقادات الأخرى في النسق المعرفي لدى المرء إذا كانت (ق) تستلزم بالضرورة كل اعتقاد آخر في هذا النسق، أو يستلزمها بالضرورة كل اعتقاد آخر في هذا النسق. ولكن فكرة فهم الاتساق على أنه لزوم متبادل لم ترق لمجموعة من أنصار نظرية الاتساق. فذهب «ويلفرد سيلارز» إلى أن نوع الاتساق المطلوب هو الاتساق التفسيري explantory coherence، وسعى «جلبرت هارمان» Gilbert Harman إلى إثبات أن عملية تسويغ الاعتقاد تعتمد على الطريقة التي ينسجم بها مع التقرير التفسيري الشامل، وناقش هذه الفكرة وطورها «ليرر» Lehrer[42]. وعلى الرغم من وجود اختلافات بين فهم هؤلاء الفلاسفة لفكرة الاتساق التفسيري، فإننا نستطيع أن نعبر عن الفكرة بطريقة مقاربة على النحو الآتي: يكون الاعتقاد مسوغا بالنسبة لشخص معين ما دام عليه إما أن يفسر تفسيرا جيدا اعتقادا ما، أو يتم تفسيره عن طريق هذا الاعتقاد، في نسق من الاعتقادات يملك الحد الأقصى من القوة التفسيرية بالنسبة لهذا الشخص.

2-2 أنواع نظريات الاتساق

طرحنا من قبل السؤال: ما الذي يجعل الاعتقاد الواحد مسوغا لدى المرء ولدى الآخر غير مسوغ؟ وكان الجواب أن الذي يجعل ذلك هو الطريقة التي يتسق بها الاعتقاد مع نسق الاعتقادات لدى المرء. غير أننا لو تأملنا مليا في طريقة الاتساق هذه لكان في وسعنا أن نميز بين نوعين من نظريات الاتساق: نظريات الاتساق الضعيفة weak coherence theories ونظريات الاتساق القوية strong coherence throries. تخبرنا نظرية الاتساق الضعيفة أن الطريقة التي يتسق بها الاعتقاد مع نسق من الاعتقادات هي أحد العوامل المحددة للتسويغ، وأن العوامل الأخرى النموذجية هي الإدراك الحسي، والذاكرة، والحدس. وعلى العكس من ذلك تخبرنا النظرية القوية أن التسويغ هو مسألة كيفية اتساق الاعتقاد مع نسق من الاعتقادات ولا شيء غير ذلك[43].

وهناك تمييز آخر بين نظريات الاتساق يتقاطع عبر التمييز السابق، وهو التمييز بين نظريات الاتساق الإيجابية positive coherence throries ونظريات الاتساق السلبية negative coherence theories، وهو تمييز قدمه «جون بولوك» John Pollock في كتابه «النظريات المعاصرة في المعرفة». تقول نظرية الاتساق الإيجابية بأنه إذا اتسق اعتقاد ما مع نسق اعتقاداتنا، فإن الاعتقاد يكون مسوغا. وتقول نظرية الاتساق السلبية بأنه إذا أخفق الاعتقاد في الاتساق مع نسق اعتقاداتنا، فإن الاعتقاد لا يكون مسوغا. يقول «بولوك»: تعتبر بعض نظريات الاتساق أن جميع الاعتقادات مسوغة ظاهريا. وتبعا لهذه النظريات، إذا تمسك المرء باعتقاد، فإن المرء يكون مسوغا تلقائيا في أن يفعل كذا، ما لم يملك سببا للتفكير في أنه يجب ألا يتمسك به. فكل الاعتقادات «بريئة حتى تثبت إدانتها»، وهذه هي وجهة النظر التي عبرت عنها استعارة «نيورات». وأنا اسمي هذه النظريات باسم نظريات الاتساق السلبية. ومن ناحية أخرى فإن نظريات الاتساق الإيجابية تتطلب تأييدا إيجابيا لجميع الاعتقادات. إذ تشترط النظريات الإيجابية أن

يملك المعتقد بالفعل أسبابا للتمسك بكل اعتقاد من اعتقاداته[44]. وواضح أن نظرية الاتساق الإيجابية والسلبية تلتقيان عند نظرية الاتساق القوية التي تقرر، كما أسلفنا، أن الاعتقاد يكون مسوغا إذا اتسق مع نسق من الاعتقادات.

3 - النظرية الخارجية

1-3 التصور الأساسي للنظرية

إن الخلاف بين أنصار نظرية الأسس وأنصار نظرية الاتساق دفع بعض الإبستمولوجيين إلى اتخاذ موقف ثالث من النزاع حول التسويغ، وهؤلاء هم أصحاب النظرية الخارجية. ويؤكد هؤلاء الفلاسفة أننا لا نحتاج إلى اعتقادات أساسية ولا إلى علاقة اتساق لكي نحصل على المعرفة، وإنما نحتاج إلى النوع الصحيح والملائم من العلاقات الخارجية التي تربط الاعتقاد بالواقع لكي نتوصل إلى معرفة صحيحة ودقيقة.

إن الفكرة المحورية، إذن، في النزعة الخارجية هي أن ما يجب إضافته إلى الاعتقاد الصادق من أجل الحصول على المعرفة هو العلاقة الملائمة بين الاعتقاد والصدق. والتقرير المبكر الذي قدمه «الفن جولدمان» Alvin Goldman، وهو من أبرز فلاسفة النزعة الخارجية، أكد أن العلاقة الملائمة هي علاقة سببية Causal، وهذا النوع من التقرير معقول جدا بالنسبة للمعرفة الحسية. فواقعة أو حقيقة أنني أرى شيئا ما مثل يدي التي أرفعها أمامي، هي التي «تسبب» اعتقادي بأني أرى شيئا ما. وواقعة رؤيتي لليد التي كانت سببا في اعتقادي بأنني أرى يدي تؤدي إلى معرفتي بأني أرى يدي[45]. إذا أردت أن تعبر عن ذلك بطريقة أخرى فقل إن الشيء الذي يجعل اعتقادي بأني أرى وردة حمراء حالة من حالات المعرفة هو أن اعتقادي قد تسبب برؤيتي لوردة حمراء.

وفي مقالته «النظرية السببية في المعرفة» اقترح «الفن جولدمان» أنه يمكن القول بأن الشخص يملك معرفة أن (ق) فقط إذا كانت الواقعة أن (ق) مرتبطة

ارتباطا سببيا باعتقاد الشخص في أن (ق)، وقدم «فريد درتسكي» Fred Dretske في مقالته «الأسباب القاطعة» اقتراحا يشترك إلى حد كبير مع اقتراح «جولدمان»[46].

وتبعا لهذا التحليل فإن تاريخ اعتقادي، أي مسألة السببية الخارجية، بدلا من الاتساق مع نسق داخلي من الاعتقادات، هو الذي ينتج المعرفة. والعقيدة الأساسية في النزعة الخارجية هي أن علاقة ما بالعالم الخارجي تفسر صدق اعتقاداتنا تكون كافية لتحويل الاعتقاد الصادق إلى معرفة، من غير أن نملك أية فكرة عن هذه العلاقة. إن الشيء الذي ينتج المعرفة ليس تصورنا لكيفية ارتباطنا بواقعة معينة، وإنما هو ببساطة كوننا مرتبطين بها هكذا. وتهدف التحليلات المتأخرة في النزعة الخارجية، بما في ذلك تحليلات «جولدمان» نفسه، إلى الاحتفاظ بالدعوى القائلة إن علاقة ما للاعتقاد بما يجعله صادقا تنتج المعرفة، سواء أكانت لدينا أية فكرة عن هذه العلاقة أم لا. ولقد حاول «أرمسترونج» و«درتسكي» البرهنة على أنه لا بد من تفسير العلاقة على أنها علاقة تخص نواميس الكون، علاقة تنشأ من قانون ما في الطبيعة يربط الاعتقاد بما يجعله صادقا[47].

حاول «أرمسترونج» في كتابه «الاعتقاد، والصدق، والمعرفة» (1973) فهم تسويغ الاعتقاد في حدود العلاقة الخارجية بين المعتقد واعتقاده من ناحية، والعالم من ناحية أخرى، وبخاصة العلاقة التي تشبه القانون، فنراه يقول: «لا بد من أن توجد علاقة تشبه القانون بين واقع الأحداث من قبيل اعتقاد (أ) أن (ق) وواقع الأحداث الذي يجعل (ق) صادقة»[48]. ويسمي «أرمسترونج» هذه الوجهة من النظر باسم «نموذج الترمومتر» في المعرفة غير الاستدلالية، وتبعا لها يكون النموذج الصحيح للمعرفة هو الترمومتر. ولكن ما السر في هذه التسمية؟ الجواب أنه مثلما تعكس قراءات الترمومتر الموثوق به درجة الحرارة، فكذلك تعكس الاعتقادات لدى المرء واقع الأحداث أو حالات الواقع االتي تجعل هذه الاعتقادات صادقة. والشخص الذي تعمل اعتقاداته بهذه الطريقة يعتبر أداة معرفية نقبلها مثلما نقبل قراءة الترمومتر الموثوق به.

2-3 النظرية الخارجية والمذهب الطبيعي

ومع افتراض أن العلاقة المطلوبة بين الاعتقاد والصدق هي علاقة سببية بطريقة أو بأخرى، تكون النظريات الخارجية نظريات طبيعية naturalistic. ولكن ما المقصود بالنظرية الطبيعية؟ إنها النظرية التي تكون فيها جميع المصطلحات المستخدمة في التحليل مصطلحات تصف ظواهر الطبيعة، مثل مصطلح السببية causation، أو التي يمكن ردها إلى هذه المصطلحات. ونظرية «ديفيد هيوم» David Hume (1711-1776) في الاعتقاد كانت نظرية طبيعية بهذا المعنى، ذلك لأنه قصر تحليله للمعرفة البشرية على علاقات السببية، والتجاور contiguity، والتشابه resemblance. ومع ذلك فإن «كواين» هو الذي قدم مصطلح «الإبستمولوجيا المتطبعة»، كما أشرنا، واقترح أن البحث في طبيعة المعرفة البشرية يقتصر على تقرير كيفية ظهور الاعتقاد وبتغيره. أما الفلاسفة الآخرون فقد قبلوا المصطلح للإشارة ببساطة إلى جميع التقريرات عن المعرفة التي تصاغ في مجموعة مفردات لغوية طبيعية، أو تقبل الرد إلى هذه المجموعة. وتقرير «جولدمان» المبكر الذي أسلفنا الإشارة إليه، والذي تبعا له يعرف الشخص (س) أن (ق) إذا - وفقط إذا - كان اعتقاد (س) بأن (ق) مسبب بطريقة ملائمة بواسطة الواقعة أو الحقيقة أن (ق)، هو بهذا المعنى الموسع مثال للإبستمولوجيا المتطبعة[49].

وهناك جانب مهم في بعض النظريات الخارجية التي تسعى إلى تطبيع الإبستمولوجيا، وهو الطريقة التي تحاول بها هذه النظريات اجتناب المشكلات التي واجهت نظرية الأسس. يرى «درتسكي»، على سبيل المثال أنه لا توجد حاجة إلى تسويغ الاعتقادات أو افتراض وجود اعتقادات مسوغة ذاتيا، لأن تسويغ الاعتقادات، على خلاف التحليل التقليدي، ليس مطلوبا لتحويل الاعتقادات الصادقة إلى معرفة؛ فالاعتقادات أو الاعتقادات الصادقة التي تملك النوع الملائم من العلاقات الخارجية الطبيعية بالوقائع تتحول إلى معرفة، كنتيجة لهذه العلاقة، من غير أن تكون مسوغة؛ فالطريقة التي ترتبط بها الاعتقادات الصادقة بالعالم هي التي تجعلها معرفة بدلا من الطريقة التي ربما نحاول أن

نسوغها بها. لاحظ أن هذا يبدو معقولا بالنسبة للاعتقادات المتعلقة بالإدراك الحسي. إن الطريقة التي تربط اعتقادي بأني أرى طائرا بالواقع - كأن أقول إن رؤيتي للطائر تسبب اعتقادي بأني أراه - هي التي تفسر معرفتي بأني أرى طائرا، بدلا من تسويغ معين أملكه لهذا الاعتقاد. يقول التحليل التقليدي للمعرفة إن المعرفة اعتقاد صادق مقرون بالنوع الصحيح من التسويغ. وتقول إحدى صور التحليل الذي تقدمه النظرية الخارجية إن المعرفة اعتقاد صادق مقرون بالنوع الصحيح من العلاقة الطبيعية. ومن المعقول افتراض أن العلاقة الطبيعية تهتم بكيفية ظهور الاعتقاد، أو قل إنها علاقة تحفل بالتاريخ الطبيعي للاعتقاد[50].

وقد يفهم من هذا أن إحدى صور النظرية الخارجية تستبعد شرط التسويغ أو تنظر إليه باعتباره غير ضروري للمعرفة. والصواب في رأينا أن النظرية الخارجية بصفة عامة تفسر التسويغ على أنه علاقة سببية خارجية، ومن ثَم تزودنا بنوع من التسويغ الخارجي. ولكن الشيء الذي يؤخذ على النظرية الخارجية هو أنها على حين تقدم تقريراً مقبولاً إلى حد ما عن تسويغ المعرفة التجريبية، إلا أنها لا تقدم شيئاً ذا بال عن تسويغ الحقائق الرياضية أو المنطقية أو أية حقيقة نعبر عنها بتعميم كلي مثل قولنا «كل الناس فانون».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مشكلة تواجه النظرية الخارجية وهي أن هذه النظرية تتجاهل ما يبدو حاسما وأساسيا لأي تقرير مقبول عن التسويغ، ألا وهو المطلب الأساسي القائل بأن يكون التأييد التسويغي بالنسبة للاعتقاد «سهل المنال» للشخص المعتقد. والفكرة على وجه التقريب هي أن المرء لا بد من أن يكون قادرا على الوصول إلى التسويغ الذي يشكل أساس اعتقادات المرء. والأصول السببية للاعتقاد معقدة للغاية في غالب الأمر، وليست سهلة المنال بالنسبة للشخص المعتقد. ومن ثم تواجه النظرية الخارجية مشكلة من شرط سهولة المنال بالنسبة للتسويغ[51]. وقد أدى ذلك إلى خلافات بين النزعة الداخلية internalism التي تقيد التسويغ بشرط سهولة المنال، والنزعة الخارجية externalism التي ترفض هذا الشرط[52]؛ إذ تشترط النزعة الداخلية أن تكون جميع العوامل

المطلوبة لتسويغ اعتقاد الإنسان سهلة المنال أو متاحة معرفيا بالنسبة له، ومن ثم تكون «داخلية» بالنسبة لوجهة نظره المعرفية، أما النزعة الخارجية فترى أن بعض عوامل التسويغ ليست في حاجة إلى أن تكون سهلة المنال بالنسبة للمرء، ومن ثم يمكن أن تتجاوز مجال إدراكه، وتكون «خارجية» بالنسبة لوجهة نظره المعرفية.

4 - نزعة وسط بين الأسس والاتساق

إن المتأمل في كتاب «سوزان هاك» «الدليل والبحث: نحو إعادة بناء في الإبستمولوجيا» (1993) يلاحظ أنها أرادت أن تحقق به ثلاثة أهداف هي: أولا: تقديم نظرية جديدة في التسويغ. ثانيا، فحص نقدي لمجموعة من النظريات المعرفية المهمة قدمها فلاسفة بارزون في الإبستمولوجيا المعاصرة مثل «لويس» و«كواين» و«ديفيدسون» و«جولدمان». ثالثا، الدفاع عن مشروعية البحث الإبستمولوجي ضد الانتقادات الموجهة إليه، وبخاصة من «رورتي». زد على ذلك أن «سوزان هاك» تدافع في كتابها عن صورة معتدلة من المذهب الطبيعي naturalism ترى فيها أن النتائج التجريبية يمكن أن تسهم في حل بعض المشكلات الفلسفية التقليدية.

تبدأ «سوزان هاك» محاولتها المعرفية، بنقد أساسي توجهه إلى النزعة الأسسية مفاده أن هذه النزعة تشترط بصورة غير صحيحة أن تقوم الاعتقادات الأساسية بتسويغ جميع الاعتقادات الأخرى، وتكون مسوغة عن طريق التجربة، ومن غير مساعدة من الاعتقادات الأخرى. وتوجه انتقادا آخر إلى نزعة الاتساق مؤداه أنها تقصر العوامل المسوغة للاعتقاد على الاعتقادات الأخرى وتستبعد التجربة من مجال البحث المعرفي في التسويغ.

ولاحظت «سوزان هاك» أن النزعة الأسسية ونزعة الاتساق لا تستنفدان كل الاختبارات المعرفية، ورأت أن هناك مجالا بينهما، وقدمت نظريتها على أنها بديل لهاتين النزعتين، وتسمى هذه الوجهة من النظر باسم foundherentism التي اقترح ترجمتها بالتعبير «نزعة بين الأساس والاتساق» (ولعلك تلاحظ أنها ركبت

هذا المصطلح من مقطع أخذته من كلمة foundationalism «النزعة الأسسية» ومقطع آخر من كلمة coherentism «نزعة الاتساق»)، واقترح ترجمة هذا المصطلح بهذا التعبير لأنها نزعة تقع بالفعل بين النزعتين المشار إليهما. وتستطيع أن تقول أيضا إنها مزيج منهما؛ فهي نزعة تشبه النزعة الأسسية؛ لأنها تسلم بملاءمة التجربة للتسويغ التجريبي، ولكنها لا تشترط وجود أية اعتقادات تكون مسوغة على وجه الحصر عن طريق التجربة، أي اعتقادات أساسية، ولا تشترط أن تكون علاقات التأييد الدليلي evidential support أحادية الاتجاه. وهي أيضا نزعة تشبه نزعة الاتساق في الإقرار بالتأييد المتبادل الشامل. «إن التسويغ ليس له اتجاه واحد على وجه الحصر، وإنما يتضمن علاقات شاملة للتأييد المتبادل»[53].

وهناك مجموعة من الافتراضات ترتكز عليها «النزعة بين الأساس والاتساق» نذكر منها افتراضين. مفاد الأول أن التسويغ تدريجي أو هو مسألة درجة، بمعنى أن الإنسان يجوز أن يكون مسوغاً كثيراً أو قليلاً في الاعتقاد بشيء ما. ومؤدى الافتراض الثاني أن التسويغ «تعبير شخصي» personal locution. ولقد دأب الإبستمولوجيون على استعمال التعبيرات غير الشخصية مثل «الاعتقاد بأن (ق)» والتساؤل هل هي مسوغة أم لا. أما «سوزان هاك» فترى أن هذه التعبيرات مضللة، لأن الأشخاص هم الذين يكونون مسوغين كثيرا أو قليلا في الاعتقاد بأن شيئا ما هو الواقع. وإن شئت تعبيرا أكثر دقة فقل إن «الحالة الإبستمولوجية للشخص» هي التي تكون مسوغة و غير مسوغة. وأنت ترى إذن أن التعبير الصحيح عن عملية التسويغ هو «س مسوغ كثيراً أو قليلاً في الاعتقاد بأن ق». وعلى هذا النحو ترد «سوزان هاك» الاعتبار للذات العارفة المفردة، بوصفها المحور الذي تدور حوله الإبستمولوجيا. تقول «سوزان هاك»: «إن التسويغ التجريبي يعتمد في نهاية المطاف على التجربة»، و«ما دام الأشخاص هم الذين يملون التجربة، فإن التعبير غير الشخصي غير ملائم للوهلة الأولى»[54].

ويخطئ من يظن أن القول بأن التسويغ شخصي يفضي إلى القول بأن التسويغ مسألة ذاتية، فعندما نقول بأن التسويغ شخصي يجب ألا نفهم فحسب

أن الدرجة التي يكون بها المرء مسوغا في اعتقاده تعتمد على مدى جودة دليله ولا تعتمد على ظنه هو نفسه، أو أي شخص، بأن دليله جيد، وإنما يجب أن نفهم أيضاً «أن أي شخص يملك نفس الاعتقاد بواسطة الدليل نفسه سوف يكون مسوغا بالدرجة نفسها»[55].

ثالثاً - تعقيب

انظر معي إلى مفهوم التسويغ بعد هذا الذي عرضته عليك، ثم انظر معي إلى المفهوم كما يرد في أحاديث الناس وبعض الكتاب، تجد أنه مفهوم سهل عند الاستعمال الجاري صعب عند الاستعمال الفلسفي الدقيق. ومصدر السهولة في الاستعمال الأول أن الناس يلقونه دون عناء ومن غير نظر في تفصيلاته الدقيقة. فما أسهل عليك أن تقول: إني أرى البحر، لكن الشيء الذي اكتفيت فيه باسم «البحر» إذا ما اقتربت منه أو غصت في أعماقه رأيت فيه حيوانات مائية يتعذر حصرها، وقد ترى بعضها أحيانا، وقد لا تراها بعينك المجردة أحيانا أخرى، وفيه من الأشياء والكائنات ما فيه. ثم اسأل عنه العالم المتخصص يخبرك عنه بالعجب العجاب، ويخبرك بعد ذلك بأن ما يعرفه عنه هو قليل من كثير. وهكذا الحال مع مفهوم التسويغ، يستعمله الناس استعمالاً يسيراً، وهم على اعتقاد بأنهم إنما يستعملون مفهوما يعرفون معانيه، حتى إذا ما ضرب فيه الفلاسفة بمشارط التحليل تكشفت تفصيلاته وظهرت صعوبته. ووجه الصعوبة هنا هو أن ما ظنه الناس سهلاً وواضحاً في معناه هو في الحقيقة غامض ويعوزه التوضيح.

وقلنا في مستهل دراستنا إن التصور البسيط لمفهوم التسويغ المعرفي هو أن الشخص يكون مسوغا في الاعتقاد بقضية معينة إذا كان اعتقاده بهذه القضية قائما على أسس كافية. وقلنا إن هذا التصور يحتوي على ثلاثة عناصر هي: الأشياء التي تؤلف «أسس» تسويغ الاعتقادات ومعايير الكفاية التي يجب أن تستوفيها الأسس، والعلاقة بين الاعتقاد والأسس الكافية للتسويغ. وربما وقع في ظن الإنسان العادي أننا عندما قلنا هذا بلغنا نهاية الطريق، أما الفلاسفة فقد كشفوا لنا أننا بقولنا هذا كنا عند نقطة البداية، وأن طريق التحليل طويل وصعب. ولذلك انصبت تحليلاتهم على كل عنصر من هذه العناصر، وباختلاف عمليات التحليل

واختلاف النزعات وزوايا النظر اختلفت إجاباتهم. وقد يقع في الظن أيضا أن نظريات التسويغ المعرفي التي عرضتها عليك ينفي بعضها بعضا، بحيث إذا قبلت واحدة كان لزاما عليك استبعاد الأخرى. والصواب في رأيي أن هذه النظريات متكاملة في نهاية الأمر.

الهوامش والمراجع

- Bonjour, Laurence, **The Structure of Empirical Knowledge**, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1985, p.16. (1)
- Annis, David B., "Epistemic Foundationalism", **Philosophical Studies**, Vol. 31, No. 5, May, 1977, p. 345. (2)
- Triplett, Timm, "Recent Work on Foundationalism", **American Philosophical Quartely**, Vol. 27, No. 2, April, 1990, P. 93. & See also Pollock, John L., **Knowledge and Justification**, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1974, pp. 25-29. (3)
- Triplett, Timm, **"Recent Work on Foundationalism"**, pp. 93-94. (4)
- Dancy, Jonathan, **An Introduction to Contemporary Epistemology**, Basil Blackwell, 1985, p. 53. (5)
- Chisholm, R., **Theory of Knowledge**, 2nd ed., 1977, p. 25. (6)

رودرك تشزم فيلسوف أمريكي معاصر، ويعد واحدا من أبرز الفلاسفة المعاصرين في مجال الإبستمولوجيا، وله تأثير مهم في مجالات فلسفية أخرى مثل الميتافيزيقا والأخلاق. وتلقى تعليمه الجامعي في جامعة براون، وتابع دراساته العليا في جامعة هارفارد في الفترة 1938-1942. ويعمل أستاذا في جامعة براون. وهو مؤلف لعدة كتب مهمة مثل «**نظرية المعرفة**» الذي ظهرت منه ثلاث طبعات مختلفة 1966، 1977، 1989، كل طبعة منها تشكل كتابا مختلفا، وله كتب أخرى هي «**الإدراك: دراسة فلسفية**» 1957، و«**المتكلم**» 1981، و«**أسس المعرفة**» 1982 بالإضافة إلى مجموعة مهمة من المقالات.

- Quinton, Anthony, **The Nature of Things**,; London: Routledge & Kegan Paul, 1973, p. 119 & See also in epistemic regress: (7)
- Alston, William, **Epistemic Justification**, Ithaca and London: Cornell University Press 1989. pp. 26-27.
- Black, O., "Infinite Regresses of Justification", **International Philosophical Quarterly**, 28, 1988, pp. 421-437.
- Moser, P. K., "Whither Infinite Regresses of Justification?", **Southern Journal of Philosophy** 23, 1985, pp. 65-74.
- Post, J. F., "Infinite Regresses of Justification and of Explanation", **Philosophical Studies**, 38, 1980, pp. 31-52.
- Bongour, Lauirence, **The Structure of Empirical Knowledge**, p. 21. (8)
- Ibid, pp. 22-24. (9)
- Lehrer, Keith, **Theory of Knowledge**, London: Routledge, 1990, pp. 41-42. (10)
- See Sosa, Ernest, **Knowldge in Perspective**, Cambridge: Cambridge University Press, 1991, pp. 149-164. (11)
- Alston, William, **Epistemic Justification**, p. 25. (12)

(13) - Triplett, Timm, **"Recent Work on Foundationalism"**, 97.

(14) ديكارت: **التأملات في الفلسفة الأولى**، التأمل الخامس، ترجمة وقدم له وعلق عليه د. عثمان أمين، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980، ص 221-222.

(15) - Quine, W. V., **Ontological Relativity and Other Essays**, New York and London: Columbia University Press, 1969, p. 85.

(16) - Passmore, J., A **Hundred Years of Philosophy**, London: Penguin Books, 1984, pp. 376-377.

(17) - Delfgaauw, B., **Twentieth Century Philosophy**, Translated into English by N.D. Smith, Dublin: Gill and Macmillan, 1969, p. 147.

(18) - Neurath, Otto, **"Protocal Sentences"**, Translated by George Schick, in A. J. Ayer (ed.) Logical Positivism, Glencoe, Illinois: the Free Press, 1959, p. 203.

(19) الغزالي، أبو حامد: **المنقد من الضلال**، الطبعة الأولى، ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي (7)، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1988، ص29.

(20) - Bonjour, Laurence, **The Structure of Empirical Knowledge**, p. 26.

(21) - Lehrer, Keith, **Theory of Knowledge**, pp. 40, 42.

(22) لويس C.I.Lewis فيلسوف ومنطقي أمريكي تعلم في هارفارد ودرَّس هناك منذ سنة 1920 حتى تقاعده في سنة 1953. تنصب اهتماماته الفلسفية على الأخلاق والإبستمولوجيا بالإضافة إلى المنطق. ومن مؤلفاته: **«المنطق الرمزي»** 1932 (بالاشتراك مع لانجفورد)، **«العقل ونظام العالم»** 1929، **«تحليل المعرفة والقيم»** 1946.

(23) - Armstrong, D. M., **A Materialist Throty of the Mind**, London: Routledge & Kegan Paul, 1968, pp. 106-107.

(24) - Boujour, Laurence, **The Structure of Empirical Knowledge,** p. 27.

(25) - Lehrer, Keith, Theorty of Knowledfe, p. 43.

(26) نيلسون جودمان، فيلسوف أمريكي معاصر، من مؤلفاته: **«بنية المظهر»** 1951، و**«لغات الفن»** 1976، و**«في العقل ومسائل أخرى»** 1984، و**«طرق بناء العالم»** 1978.

(27) - Bonjour, Laurence, **The Structure of Empirical Knowidge**, p. 28.

(28) فرانز برنتانو، فيلسوف وعالم نفس ألماني، ينظر إليه على أنه مؤسس الحركة الفينومينولوجية في الفلسفة. وتأتي إسهاماته في نظرية المعرفة من تقريره عن الحالات الواعية في كتابه **«علم النفس من وجهة نظر تجريبية»** 1874، ومن مؤلفات الأخرى «الصادق والواضح» 1966 (طبعته الأصلية في 1930).

(29) - Levi, Isaac, "Edification According to Rorty", **Canadian Journal of Philosophy**, Vol. 11, 1981, p. 590.

(30) ويلفرد سيلارز، فيلسوف أمريكي (وهو ابن الفيلسوف روي سيلارز (1880-1973)، ومن مؤلفاته **«العلم والإدراك الحسي والواقع»** 1963، و**«نظرات فلسفية: تاريخ الفلسفة»** 1967، **«نظرات فلسفية: الميتافيزيقا والإبستمولوجيا»** 1977، و**«مقالات في الفلسفة وتاريخها»** 1975.

(31) - See Sellars, W., "Empiricism and Philosophy of Mind" in his book **Science, Perception and Reality**, London: Routledge and Kegan Paul, 1963, pp. 127-196.

(32) - Quine, W. V., **Ontological Relativity and Other Essays**, pp. 82-83.

(33) - Triplett, Timm, **"Recent Work on Foundationalism"**, p. 95.

(34) - Davidson, Donald, "A Coherence Theory of Truth and Knowledge", in **Truth and Interpretation**, Edited by Ernest Lepore, Oxford and Cambridge: Blackwell, 1993, p. 310.

- Rorty, Richard, **Philosophy and the Mirror of Nature**, Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1979, p. 178. (35)
- Lehrer, Keith, **Theory of Knowledge**, p. 88. (36)
- Pollock, John L., **Contemporary Theories of Knowledge**, Totowa, NJ: Rowman & Little field, 1986, p. 67. (37)
- Neurath, Otto, **"Protocal Sentences:**, in A. J. Ayer (ed.) Logical Positicism, p. 201. (38)
- Quine, W. V., **Word and Object**, Second Printing, Cambridge, Massachusetts: M. I. T Press, 1964, p. 3. (39)
- Bradley, F. H., **Essays on Truth and Reality**, Oxford: Oxford Unicersity Press, 1914, pp. 202-203. (40)
- Blanshard, Bramd, **The Nature of Thought**, London: Allen & Unwin, 1939, Vol. 2, pp. 265-266. (41)
- Sellars, Wilfrid, "Givenness and Explantory Coherence", **Journal of Philosophy**, 1973, 70, pp. 612-624, and Gilbert Harman, "Induction" in Marshall Swain (ed.) **Induction, Acceptance and Rational Belief**, Dordrecht: Reidel, 1970, pp. 3-99, and Lehrer, Keith, **Theory of Knowledge**, p. 91-97. (42)
- Lehrer, Keith, "Coherentism" in **A Companion to Epistemology**, edited by Jonathan Dancy and Ernest Sosa, Blackwell, 1993, p. 67. (43)
- Pollock, John L., **Contemporary Theories of Knowledge**, p. 72. (44)
- Lehrer, Keith, **Theory of Knowledge**, p. 153. (45)
- See Goldman, Alvin, **"A Causal Theory of Knowing"** in George S. Pappas and Marshall Swain (eds.), **Essays on Knowledge and Justification**, pp. 41-60. (46)
- Lehrer, Keith, **Theory of Knowledge**, pp. 153-154m and See Dretske, Fred, **Knowledge and the Flow of Information**, Oxford: Basil Blackwell, 1981, pp. 32-39. (47)
- Armstrong, D. M., **Belief, Truth and Knowledge**, London: Cambridge University Press, 1973, p. 35. (48)
- Lehrer, Keith, **Theory of Knowledge**, p. 154. (49)
- Ibid, pp. 154-155. (50)
- Audi, Robert, (General editior) **The Cambridge Dictionary of Philosophy**, Cambridge University Press, 1995, p.237. (51)
- See Kim, Jaegwon Internalism, **Philosophical Quarterly**, Vol. 30, No. 4, October 1993, pp. 303-316. (52)
- Haack, Susan, **Evidence and Inquiry: Towards Reconstruction in Epistemology**, Oxford, England, and Cambridge Massachusetts, Blackwell, 1994, p. 19. (53)
- Ibid, p. 90. (54)
- Haack, Susan, "Reply to Commentators", **Philosophy and Phenomenological Research**, Vol. LVI, No. 3, September, 1996, p. 642. (55)